

أثر جودة الأرباح على حساسية الاستثمار الرأسمالي
للتدفقات النقدية في البيئة المصرية: دراسة امبريقية

إعداد

أحمد بغدادي أحمد بغدادي
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

أثر جودة الأرباح على حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في البيئة المصرية: دراسة امبريقية

ملخص باللغة العربية:

استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية مقيسه بحجم الاستحقاقات الاختيارية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في شركات المساهمة المصرية . واعتمد الباحث على عينة مكونة من 75 شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك عن طريق استخدام بيانات تم استخراجها من القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية) لهذه الشركات في نموذجي انحدار لدراسة هذه العلاقة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية تقل بالنسبة للشركات التي بها استحقاقات اختيارية عالية وذلك بعد تحييد بعض العوامل المؤثرة على حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية (الفرص الاستثمارية - حجم الاستثمار الرأسمالي في الفترة السابقة - حجم المبيعات للفترة السابقة) .

أولاً: مشكلة الدراسة:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والعولمة واشتداد حدة المنافسة في الوقت الراهن تسعى كل منشأة إلى تحقيق التميز من خلال تحسين الإنتاجية والحصول على المكاسب التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، لذلك يعتبر قرار الاستثمار الرأسمالي من أهم وأخطر القرارات التي تواجه المنشأة، ونظراً لتأثيره أيضاً على بقاء المنشأة واستمرارها ونموها الذي يعتبر من أهم أهداف كافة الفئات التي لها علاقة بالشركة.

وتختلف العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الرأسمالي بالشركات باختلاف مدى كفاءة سوق الأوراق المالية في البيئة التي تعمل فيها هذه الشركات (Schoubben and Van Hulle, 2007) ، ففي بيئة سوق الأوراق المالية الكفاء تتخذ الشركة قرار الاستثمار الرأسمالي إذا زادت القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المخصومة عن الإنفاق الرأسمالي المرتبط بهذا الاستثمار، كما يتأثر قرار الاستثمار بشكل كبير بالفرص الاستثمارية المتاحة وبدرجة أكبر من تأثره بمصادر التمويل ، ومن ثم فإن مصادر التمويل (داخلي / خارجي) لا يمثل عاملاً مؤثراً على قرار الاستثمار في بيئة سوق الأوراق المالية ذات الكفاءة أو في ظل كفاءة السوق لأنه في العادة تستطيع أن تحصل الشركة على التمويل الخارجي بتكلفة مساوية تقريباً لتكلفة رأس المال (Pawlina and Rennboog, 2005). أما في ظل ظروف عدم كفاءة السوق فيعتمد قرار الاستثمار الرأسمالي بدرجة كبيرة على طريقة التمويل سواء كان تمويلًا داخلياً عن طريق التدفقات النقدية الداخلية أو عن طريق التمويل الخارجي (Pawlina and Rennboog, 2005).

ولقد تعددت الدراسات التي اهتمت بدراسة حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية الداخلية منها على سبيل المثال: (Fazzari et al., 1988 , 2000; Hoshi et al., 1991; Kaplan and Zinglas, 1997; Cleary , 1999 ; Geoge et al., 2007)

وعلى الرغم من اتفاق معظم الدراسات السابقة على حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في ظل ظروف عدم كفاءة السوق، إلا أن النتائج قد تباينت في هذه الدراسات من حيث درجة الحساسية بين الشركات المختلفة، ومن حيث خصائص الشركات التي يعتمد قرار الاستثمار الرأسمالي بها على التدفقات النقدية.

ونظراً لأن قرار الإنفاق الرأسمالي يعتبر هاماً بالنسبة للشركة؛ حيث إنه يحتاج إلى مبالغ ضخمة تؤثر على ربحية الشركة، وبالتالي يترتب على العدول عنه مخاطرة كبيرة، بالإضافة إلى أن قرار الإنفاق الرأسمالي يستوجب عملية تقييم لأحداث المستقبل وهي عملية غير دقيقة بطبيعتها؛ لأن عملية التنبؤ بالمستقبل بكتنفها الغموض بسبب التغير السريع للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزيادة عوامل المخاطرة وعدم التأكد الأمر الذي يستوجب على إدارات الشركات الاهتمام بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية لاستخدامها في ترميد قرارات الإنفاق الرأسمالية ومن ثم زيادة قيمة الشركة.

من هنا تحددت الدراسات المتعلقة بجودة الأرباح (واستخدام الاستحقاقات الاختيارية كمقياس شائع لجودة الأرباح) وعلاقتها بقرار الاستثمار الرأسمالي، وتوصلت هذه الدراسات إلى أنه كلما كان حجم الاستحقاقات الاختيارية في الشركة كبيراً كلما كان ذلك دليلاً على انخفاض جودة الأرباح لهذه الشركة، الأمر الذي يترتب عليه عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين مما قد يؤدي إلى عدم كفاءة قرار الاستثمار وبالتالي اعتماد الإدارة على التدفقات النقدية الداخلية في قرار الاستثمار الرأسمالي دون التمويل الخارجي الذي قد يعرض الإدارة إلى رقابة أكثر من قبل الأطراف الخارجية (Biddle and Hilary, 2006).

وتناولت بعض الدراسات أيضاً العلاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية (كمقياس لجودة الأرباح) وتكلفة رأس المال وقد تباينت نتائج هذه الدراسات فتجد على سبيل المثال دراسة (Francis, et al., 2005) توصلت إلى أن تكلفة التمويل الخارجي بالنسبة للشركات التي لديها درجة عالية من الاستحقاقات الاختيارية تكون عالية وبالتالي يعتمد الاستثمار الرأسمالي هذه الشركات على التمويل الداخلي من خلال التدفقات النقدية، بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى (Xie, 2001; Defond and Park, 2001) إلى أن الشركات التي بها درجة عالية من الاستحقاقات الاختيارية تكون تكلفة التمويل الخارجي لها أقل وبالتالي لا يعتمد قرار الاستثمار الرأسمالي بهذه الشركات على التمويل الداخلي أو التدفقات النقدية.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل هناك علاقة بين جودة الأرباح المحاسبية (مقيسه بحجم الاستحقاقات الاختيارية) واعتماد قرار الاستثمار الرأسمالي على التدفقات النقدية في البيئة المصرية؟

ترجع أهمية الدراسة الحالية لندرة الدراسات المتعلقة بمشكلة البحث في البيئة المصرية - إلى حد علم الباحث - فإن هذه الدراسة تعد إضافة للتعرف على بعض الآثار الناتجة عن إدارة الأرباح والتحكم فيها، خلافاً عن دراسات كثيرة تناولت قياس إدارة الدخل في الشركات المصرية ودوافع الإدارة في ذلك دون التعرض للآثار الناتجة عن قيام الإدارة بالإفصاح عن أرباح ذات جودة منخفضة.

ثانياً: فرضية الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية مقيسه بحجم الاستحقاقات الاختيارية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في شركات المساهمة المصرية ، وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة هذه العلاقة ، فوجد على سبيل المثال أن دراسة (chen , 2005) توصلت إلى زيادة درجة حساسية الاستثمار الرأسمالي للأرباح المحاسبية بمكوناتها (الاستحقاقات والتدفقات النقدية) كلما كانت جودة الأرباح عالية ، ويؤيد هذا الرأي النتائج التي توصلت إليها دراسة (Keli and Tang , 2008) والتي أشارت إلى أن الاستثمار الرأسمالي أقل حساسية للتدفقات النقدية بالنسبة للشركات التي بها درجة عالية من الاستحقاقات الاختيارية (جودة أرباح منخفضة) .

ومن ناحية أخرى نجد أن العديد من الدراسات توصلت إلى أنه كلما كانت جودة الأرباح عالية كلما قلت درجة حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية (Biddle and Hilary , 2006; Chiu, 2008; Shoorvarzy et al, 2012) وأرجعت هذه الدراسات نتائجها إلى أهمية المعلومات المحاسبية لتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبالتالي انخفاض تكلفة التمويل وترشيد قرارات الاستثمار داخل المنشأة.

وبذلك يمكن للباحث في ظل هذا التعارض في النتائج بين الدراسات السابقة حول أثر جودة الأرباح المحاسبية على حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية، صياغة فرضية الدراسة في صورة العدم على النحو التالي:

لا توجد علاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية (كمقياس لجودة الأرباح) وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في الفترة (t) في البيئة المصرية.

ثالثاً: توصيف متغيرات الدراسة وقياسها:

1- المتغير المستقل:

جودة الأرباح معبرا عنها بحجم الاستحقاقات الاختيارية: وسوف يتم استخدام نموذج (Jones, 1991) الأصلي لتقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء (performance adjusted discretionary accruals) حيث يعتبر هذا النموذج من أفضل النماذج التي تستخدم في قياس حجم الاستحقاقات الاختيارية ويتم ذلك على النحو التالي:

- يتم أولاً تقدير إجمالي الاستحقاقات (Total accruals) طبقاً لمدخل قائمة التدفقات النقدية عن طريق الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال المعادلة الآتية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث:

$TAC_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).

$NI_{i,t}$: صافي الربح قبل البنود غير العادية للشركة (i) في الفترة (t).

$CFO_{i,t}$: صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

- ثم يتم بعد ذلك تقدير حجم الاستحقاقات غير الاختيارية (Non discretionary accruals) كما يلي :

$$NDA_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1(1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2((\Delta REV_{i,t})/TA_{i,t-1}) + \alpha_3(PPE_{i,t}/TA_{i,t-1})$$

حيث:

- $NDA_{i,t}$: حجم الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).
 $TA_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t-1).
 $\Delta REV_{i,t}$: التغير في الإيرادات للشركة (i) في الفترة (t).
 $PPE_{i,t}$: إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t).

وبذلك تكون قيمة الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary accruals) الباقي احصائيا من النموذج التالي:

$$TAC_{i,t}/TA_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2((\Delta REV_{i,t})/TA_{i,t-1}) + \alpha_3(PPE_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \alpha_{i,t}$$

وقد تم قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي الأصول للشركة في أول الفترة بهدف إلغاء أثر فروق الحجم بين الشركات. وسوف يعتمد الباحث في تقدير معاملات هذا النموذج على بيانات قطاع مستعرض من الشركات داخل القطاع الواحد.

ولتقدير حجم الاستحقاق الاختياري المعدل بالأداء (Kothari et al, 2005):

أ. يتم تقسيم الشركات داخل كل قطاع إلى أرباع إحصائية طبقا لمعدل العائد على الأصول للسنة السابقة.

أأ. يكون حجم الاستحقاق الاختياري المعدل بالأداء للمنشأة (PA_DA_{i,t}) في الفترة (t) عبارة عن الفرق بين حجم الاستحقاق الاختياري للمنشأة المقدر طبقا للنموذج السابق وبين متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لباقي المنشآت داخل الربع الإحصائي في القطاع الواحد.

$$PA_DA_{i,t} = DA_{i,t} - Ind.DA_{i,t}$$

حيث:

PA_DA_{i,t} : حجم الاستحقاق الاختياري المعدل بالأداء.

DA_{i,t} : حجم الاستحقاق الاختياري المقدر من نموذج الانحدار (الباقي احصائيا).

Ind.DA_{i,t} : متوسط حجم الاستحقاق الاختياري داخل الربع الإحصائي في القطاع الواحد.

2- المتغير التابع:

حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية ويمكن تقديرها باستخدام النموذجين التاليين:

- نموذج (Tobin's Q):

$$I_{i,t}/TA_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1(Q_{i,t-1}/TA_{i,t-1}) + \beta_2(CF_{i,t-1}/TA_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$I_{i,t}$: الاستثمار في الأصول الثابتة للمنشأة في الفترة المالية الحالية.

$Q_{i,t-1}$: يطلق عليها فرص الاستثمار (معدل القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية لها) وتساوي (القيمة السوقية للأسهم العادية للمنشأة + القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات) / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.

CF_{t,t-1} : التدفقات النقدية التشغيلية. TA_{t,t-1} : إجمالي الأصول للفترة السابقة.

- نموذج (Euler):

$$I_{t,t-1} / TA_{t,t-1} = \beta_0 + \beta_1(S/TA)_{t,t-1} + \beta_2(CF/TA)_{t,t-1} + \beta_3(I/TA)_{t,t-1} + \beta_4(I/TA)_{t,t-1}^2 + \beta_5(D/TA)_{t,t-1} + \varepsilon_{t,t-1} \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

S_{t,t-1} : إجمالي المبيعات للمنشأة في الفترة السابقة .
D_{t,t-1} : إجمالي الالتزامات للمنشأة في الفترة السابقة.

وقد قام الباحث باستخدام النموذجين في الدراسة نموذج Tobin's Q ونموذج Euler حيث أن الأول يناسب بيئة السوق الكفاء والثاني يناسب بيئة السوق غير الكفاء وذلك لعموض وضع السوق المصري من حيث مستوى الكفاءة وسوف تتم مقارنة النتائج في ظل النموذجين .

رابعاً: نموذج الدراسة:

لاختبار أثر الاستحقاقات الاختيارية على حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية سوف يتم تقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدل بالأداء لكل شركات العينة ، ثم يتم تقسيم شركات العينة طبقاً لحجم الاستحقاقات الاختيارية المعدل بالأداء الي أرباع إحصائية وتأخذ الشركات في الربع الأعلى (MAX.PA_DA_{t,t}) قيمة (1) وجميع الشركات في الأرباع الأخرى تأخذ القيمة (0) وسوف يتم استخدام نموذجى انحدار لاختبار العلاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية كالآتي :

$$1- I_{t,t} = \beta_0 + \beta_1 Q_{t,t-1} + \beta_2 CF_{t,t-1} + \beta_3 MAX.PA_DA_{t,t} + \beta_4 Q_{t,t-1} * MAX.PA_DA_{t,t} + \beta_5 CF_{t,t-1} * MAX.PA_DA_{t,t} + \varepsilon_{t,t} \dots \dots \dots (3)$$

$$2- I_{t,t} = \beta_0 + \beta_1 S_{t,t-1} + \beta_2 CF_{t,t-1} + \beta_3 I_{t,t-1} + \beta_4 (I)_{t,t-1}^2 + \beta_5 D_{t,t-1} + \beta_6 MAX.PA_DA_{t,t} + \beta_7 CF_{t,t-1} * MAX.PA_DA_{t,t} + \varepsilon_{t,t} \dots \dots \dots (4)$$

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع شركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية لعام 2010 فيما عدا البنوك وشركات الخدمات المالية والتي بلغ عددها 166 شركة موزعة على 15 قطاعا اقتصاديا مختلفا.

ولقد تم الاعتماد على عينة عشوائية لمجموعة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية وتنتمي إلى القطاعات الاقتصادية السابقة، والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

- توافر البيانات المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية) اللازمة لحساب متغيرات النموذج.

- أن يكون القطاع الذي تنتمي اليه الشركة يتكون من عدد كاف من الشركات لتقدير نموذج

(Jones).

وبعد تطبيق الاعتبارات السابقة فقد قام الباحث باختيار عينة الدراسة وتتكون من (75) شركة موزعة على 9 قطاعات اقتصادية مختلفة، ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لعينة الدراسة:

التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

م	القطاع	عدد شركات العينة الممثلة للقطاع	النسبة المئوية
1	الأغذية والمشروبات	13	17 %
2	التشييد ومواد البناء	11	15 %
3	السياحة والترفيه	8	11 %
4	العقارات	9	12 %
5	الكيمويات	7	9 %
6	المنتجات المنزلية والشخصية	9	12 %
7	الموارد الأساسية	6	8 %
8	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	4	5 %
9	الرعاية الصحية والأدوية	8	11 %
	المجموع	75	100 %

سائماً: مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:
اعتمد الباحث بشكل كامل في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الاختيارية على شركة مصر لنشر المعلومات، حيث أمدته بالتقارير المالية السنوية للشركات لعام 2010، وكذلك أسعار الأسهم لهذه الشركات في بداية الفترة المالية.

سائماً: نتائج الدراسة:

أ - الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول التالي بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، مثل المدى والمتوسط والانحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة بهدف التعرف على أهم السمات المميزة للشركات في عينة الدراسة.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	عدد الشركات	المتغيرات
.340	.106	2.625	-.075	75	حجم الاستثمار الرأسمالي لعام 2010
.847	1.540	5.560	.551	75	القيمة السوقية للقيمة الدفترية (Q)
.109	.084	.369	-.269	75	حجم التدفقات النقدية التشغيلية
.108	.098	.450	-.246	75	معدل العائد على الأصول
.475	.333	1.000	.000	75	حجم الاستحقاق الاختياري المعدل

بالآداء					
0.080	0.063	0.285	-0.117	75	حجم الاستثمار الرأسمالي لعام 2009
0.531	0.580	2.419	0.000	75	حجم الإيرادات لعام 2009
0.244	0.399	1.380	0.038	75	إجمالي الالتزامات لعام 2009

- بالنظر للجدول السابق من إحصاءات وصفية لتغيرات الدراسة، يمكن ملاحظة ما يلي:
- يبلغ معدل الاستثمار الرأسمالي لعام 2010 لشركات العينة 10.6 % من إجمالي الأصول، بينما يبلغ معدل الاستثمار الرأسمالي لعام 2009 لشركات العينة 6.3 % من إجمالي الأصول، مما يدل على زيادة حجم الاستثمار الرأسمالي للشركات المصرية خلال عام 2010 عن عام 2009 وقد يرجع ذلك للآزمة العالمية في أواخر عام 2008.
 - وجود مدى واسع بين شركات العينة في معدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية، حيث نجد أن أكبر قيمة تم الحصول عليها (5.56) ، بينما نجد أقل قيمة تم الحصول عليها (0.55) .
 - وجود تفاوت كبير في معدل العائد على الأصول داخل شركات العينة، حيث نجد أن أكبر قيمة تم الحصول عليها تبلغ 45%، بينما نجد أقل قيمة تم الحصول عليها تبلغ - 25% ، وهو ما يعني وجود تفاوت كبير في أداء الشركات وذلك مما دفع الباحث لاستخدام حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالآداء حتى يتم الأخذ في الاعتبار هذا التفاوت في الأداء بين الشركات.
 - أن هناك 33.3 % من شركات العينة لديها استحقاقات اختيارية عالية.

ب- الإحصاءات التحليلية لتغيرات الدراسة:

1- تحليل الارتباط:

أولا النموذج الأول (Tobin's Q):

يعتمد الباحث في اختبار فرضية البحث على اختبار معامل ارتباط بيرسون، كما يتضح من مصفوفة الارتباط التالية :

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
حجم الاستثمار الرأسمالي	نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لعام 2009 ($Q_{t,t-1}$)
.495	Sig
.000	حجم التكاليف النقدية التشغيلية لعام 2009 ($CF_{t,t-1}$)
.238	Sig
.039	حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالآداء ($MAX.PDA_{t,t-1}$)
-0.106	Sig
.365	تفاعل نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية مع حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالآداء ($Q_{t,t-1} * MAX.PA_DA_{t,t-1}$)
-0.09	Sig
.443	تفاعل حجم التكاليف النقدية التشغيلية مع حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالآداء ($CF_{t,t-1} * MAX.PA_DA_{t,t-1}$)
-0.013	Sig
.913	

توضح مصفوفة الارتباط السابقة المتغيرات المستقلة التي ارتبطت إحصائياً بالمتغير التابع وباستقراء تلك المصفوفة إتضح للباحث ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الفرص الاستثمارية وقرار الاستثمار الرأسمالي.
- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين حجم التدفقات النقدية التشغيلية وقرار الاستثمار الرأسمالي.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين باقي المتغيرات وقرار الاستثمار الرأسمالي.

ثانياً النموذج الثاني (Euler):

يعتمد الباحث في اختبار فرض البحث على اختبار معامل ارتباط بيرسون. كما يتضح من مصفوفة الارتباط التالية:

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
حجم الاستثمار الرأسمالي	حجم المبيعات لعام 2009 ($S_{j,t-1}$)
.006	Sig
.957	حجم التدفقات النقدية التشغيلية لعام 2009 ($CF_{j,t-1}$)
.238	Sig
.039	حجم الاستثمار الرأسمالي لعام 2009 ($I_{j,t-1}$)
.360	Sig
.002	إجمالي الالتزامات لعام 2009
.179	Sig
.125	حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء ($MAX.PDA_{i,t}$)
-.106	Sig
.365	تفاعل حجم التدفقات النقدية التشغيلية مع حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء ($CF_{j,t-1} * MAX.PA_DA_{i,t}$)
-.013	Sig
.913	

توضح مصفوفة الارتباط السابقة المتغيرات المستقلة التي ارتبطت إحصائياً بالمتغير التابع. وباستقراء تلك المصفوفة إتضح للباحث ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة "دالة إحصائياً" بين حجم الاستثمار الرأسمالي في الفترة السابقة وقرار الاستثمار الرأسمالي في الفترة الحالية.
- وجود علاقة ارتباطية موجبة "دالة إحصائياً" بين حجم التدفقات النقدية التشغيلية وقرار الاستثمار الرأسمالي.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين باقي المتغيرات وقرار الاستثمار الرأسمالي.

2- تحليل الانحدار:

تحقق الباحث أولاً من مدى وقوع نماذج الانحدار المقتررة في أي مشكلة من مشاكل القياس والتي تنشأ نتيجة لتخلف أحد فروض طريقة المربعات الصغرى OLS. مما سبق يتضح نتحقق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار وخلص نماذج الانحدار المقتررة من أية مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه.

ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار لفرضية الدراسة على النحو التالي:
 حيث تم الاعتماد على برنامج SPSS V.14 في إجراء التحليلات الإحصائية،
 واستخدم الباحث طريقة تحليل الانحدار Enter Regression بهدف الوصول إلى
 أي المتغيرات التفسيرية لها تأثيراً على المتغير التابع وكذلك إبراز نسبة مساهمة كل
 متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع، وذلك كما يلي:

التمودج الأول (Tobin's Q):

نتائج تحليل الانحدار العام

VIF	الدلالة sig	قيمة t	معاملات الانحدار β	المتغيرات المفسرة
	.000	-4.507	-.361	المقدار الثابت
1.318	.000	6.048	.255	نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لعام 2009 ($Q_{j,t-1}$)
2.275	.003	3.13	1.349	حجم التدفقات النقدية التشغيلية لعام 2009 ($CF_{j,t-1}$)
5.968	.017	2.437	.391	حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء ($MAX.PDA_{j,t}$)
5.900	.006	-2.859	-.248	تفاعل نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية مع حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء ($Q_{j,t-1} * MAX.PA_DA_{j,t}$)
2.894	.045	-2.041	-.177	تفاعل حجم التدفقات النقدية التشغيلية مع حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء ($CF_{j,t-1} * MAX.PA_DA_{j,t}$)
معامل التحديد (R^2) = 37.9%		معامل التحديد (R^2) = 42.1%		
دلالة F = .000		قيمة F = 10.048		
قيمة اختبار Durbin-Watson = 2.099				
دلالة اختبار كولمغروف سميثوف = 0.14 دلالة اختبار الرتب سبيرمان = 0.419				

يوضح الجدول السابق تحليل نموذج الانحدار، حيث يتضح الآتي:

- النموذج معنوي إحصائياً حيث بلغت قيمة دلالة "F" 0.000 بمعنى $0.05 >$ (مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية).
- يتبين أيضاً من نتائج الانحدار العام والموضحة في الجدول السابق أن هناك علاقة معنوية موجبة بين قرار الاستثمار الرأسمالي وكل من حجم التدفقات النقدية التشغيلية

، الفرص الاستثمارية وحجم الاستحقاقات الاختيارية حيث كانت قيمة الدلالة لاختبار "T" لهذه المتغيرات (0.017 & 0.003 & 0.000) أقل من 0.05 (مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية).

ت - تبين أيضا من نتائج الانحدار العام والموضحة في الجدول السابق أن هناك علاقة معنوية سالبة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية ، حيث كانت قيمة الدلالة لاختبار "T" لهذا المتغير (0.045) أقل من 0.05 (مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية) وهذه النتيجة مماثلة للنتيجة التي توصلت إليها دراسة (Keli and Wei Tang , 2008).

ث- كما تبلغ القوة التفسيرية لهذا النموذج قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) = 0.379 هي تشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 37.9% من التغيرات في قرار الاستثمار الرأسمالي.

النموذج الثاني (Euler):

نتائج تحليل الانحدار العام

VIF	الدلالة sig	قيمة t	معاملات الانحدار β	المتغيرات المفردة
	.027	-2.265	-.209	المقدار الثابت
1.294	.971	.036	.003	حجم المبيعات لعام 2009 (S _{t-1})
2.487	.001	3.643	1.771	حجم التدفقات النقدية التشغيلية لعام 2009 (CF _{t-1})
4.937	.211	-1.262	-1.178	حجم الاستثمار الرأسمالي لعام 2009 (I _{t-1})
4.911	.004	3.006	12.555	مربع حجم الاستثمار الرأسمالي لعام 2009 (I _{t-1}) ²
1.078	.045	2.044	.292	إجمالي الالتزامات لعام 2009
.1777	.119	1.579	.149	حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء (MAX.PDA _{t-1})
3.368	.007	-2.782	-1.866	تفاعل حجم التدفقات النقدية التشغيلية مع حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء (CF _{t-1} * MAX.PA_DA _{t-1})
معامل التحديد (R ²) = 34.6%				معامل التحديد (Adjusted R ²) = 27.8%
قيمة F = 5.072				دلالة F = .000
قيمة اختبار Durbin-Watson = 2.035				
دلالة اختبار كولمغروف سميروف = .593				دلالة اختبار الرتب سبيرمان = .485

يوضح الجدول السابق تحليل نموذج الانحدار ، حيث يتضح الآتي:

أ - النموذج معنوي إحصائياً حيث بلغت قيمة دلالة "F" 0.000 بمعنى $0.05 >$ (مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية).

ب - يتبين أيضاً من نتائج الانحدار العام والموضحة في الجدول السابق أن هناك علاقة معنوية موجبة بين قرار الاستثمار الرأسمالي وكل من حجم التدفقات النقدية التشغيلية، مربع الاستثمار الرأسمالي للعام السابق وإجمالي الالتزامات حيث كانت قيمة الدلالة لاختبار "T" لهذه المتغيرات (0.045 & 0.004 & 0.001) أقل من 0.05 (مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية).

ت - يتبين أيضاً من نتائج الانحدار العام والموضحة في الجدول السابق أن هناك علاقة معنوية سالبة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية، حيث كانت قيمة الدلالة لاختبار "T" لهذا المتغير (0.007) أقل من 0.05 (مستوى المعنوية المقبول في العلوم الاجتماعية) وهذه النتيجة معاكسة للنتيجة التي توصلت إليها دراسة (Keli and Wei Tang , 2008).

ث - كما تبلغ القوة التفسيرية لهذا النموذج قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) = 0.278 وهي تشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يمكنه تفسير 27.8% من التغيرات في قرار الاستثمار الرأسمالي.

ج. تحليل نتائج الدراسة:

يتركز اهتمام هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية مقيسه بحجم الاستحقاقات الاختيارية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في شركات المساهمة المصرية، وقد قام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل بالأداء لقياس حجم الاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة، وقد تم الاختبار باستخدام نموذج [انحدار، الأول يطلق عليه نموذج Tobins Q لقياس حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية، والثاني نموذج Euler لقياس حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية وكانت النتائج كالتالي:

1- نتائج النموذج الأول:

أشارت نتائج اختبار النموذج الأول إلى حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في البيئة المصرية وذلك بعد تحييد أثر الفرص الاستثمارية في البيئة المصرية، وقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية تقل بالنسبة للشركة التي لديها استحقاقات اختيارية عالية.

لذا فإن الباحث طبقاً لنتائج الاختبار الأول يرفض فرضية الدراسة القائلة أنه:

لا توجد علاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية (كمقياس لجودة الأرباح) وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في الفترة (t) في البيئة المصرية.

2- نتائج النموذج الثاني:

أشارت نتائج اختبار النموذج الثاني إلى حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في البيئة المصرية وذلك بعد تحييد بعض العوامل التي قد يكون لها تأثير على قرار الاستثمار الرأسمالي

الحالي مثل (حجم المبيعات للفترة السابقة، حجم الاستثمار الرأسمالي في الفترة السابقة) ، وقد أشارت النتائج أيضا إلى أن حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية تقل بالنسبة للشركة التي لديها استحقاقات اختيارية عالية.

لذا فإن الباحث طبقا لنتائج الاختبار التالي يرفض فرضية الدراسة أيضا القائلة أنه:

لا توجد علاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية (كمقياس لجودة الأرباح) وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في الفترة (1) في البيئة المصرية.

ويلاحظ مما سبق أن نتائج اختبار النموذجين متماثلة وتأتي متفقة مع نتائج بعض

الدراسات مثل (Chen, 2005 & Keli and Tang, 2008).

ويمكن إرجاع تلك النتائج من وجهة نظر الباحث إلى ما يلي:

- أن الشركات التي بها استحقاقات اختيارية عالية تكون تكلفة التمويل الخارجي لها أقل من الشركات الأخرى، الأمر الذي يجعل هذه الشركات تعتمد على التمويل الخارجي في تمويل قرارات الإنفاق الرأسمالي عن الاعتماد على التدفقات النقدية.
- أن انخفاض جودة الأرباح المحاسبية (ارتفاع حجم الاستحقاقات الاختيارية) تعمل على عدم كفاءة القرارات الاستثمارية أو تعمل على تخصيص الغير كفاء للموارد الاقتصادية للشركة الأمر الذي ينعكس بالسلب على التدفقات النقدية المتاحة للشركة.

ثامناً: حدود الدراسة:

- 1- اقتصر الباحث في دراسة جودة الأرباح على مدى خلوها من ممارسات إدارة الأرباح من خلال قياس حجم الاستحقاقات الاختيارية.
- 2- اقتصر تطبيق الدراسة الاختيارية على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية في عام 2010، والتي بلغ عددها 152 شركة والتي تنتمي إلى 9 قطاعات اقتصادية مختلفة بعد استبعاد الشركات التي تنتمي إلى عدد 8 قطاعات اقتصادية مختلفة (بما فيها قطاعا البنوك والخدمات المالية) وذلك للأسباب الأتية:
 - تم استبعاد قطاعات (الإعلام - الاتصالات - المرافق - التكنولوجيا - الغاز والبتروول - موزعون وتجار التجزئة) نظرا لعدم احتوائها على عدد كاف من الشركات تكفي لتقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء.
 - تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية نظرا لطبيعة تقاريرهما الخاصة والتي تجعل من الصعب تقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية المعدلة بالأداء.

خلاصة الدراسة:

نظرا لأهمية قرار الاستثمار الرأسمالي بالنسبة للشركات في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة في الوقت الراهن، ونظرا لأن قرار الاستثمار الرأسمالي يحتاج إلى مبالغ ضخمة تؤثر على ربحية الشركة، الأمر الذي يستوجب على إدارات الشركات الإهتمام بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية لاستخدامها في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالية، ومن ثم زيادة قيمة الشركة.

وقد دفع ذلك الكثير من الباحثين في البيئات الأجنبية إلى دراسة جودة الأرباح المحاسبية وعلاقتها بقرار الاستثمار الرأسمالي، لتقديم دليل على أهمية جودة الأرباح المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار الرأسمالية. وتعد الدراسة الحالية امتدادا لتلك الدراسات، وتلبي مساهمة الدراسة الحالية من دراسة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في البيئة المصرية. وفي سبيل ذلك تم تصميم الدراسة الاختبارية بدءا من الخلفية النظرية لفرضية الدراسة واشتقاق فرضية الدراسة، ثم تحديد متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائية لهذه المتغيرات، كما تم توضيح مجتمع الدراسة وعينة الدراسة والتي تتكون من 75 شركة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية معتمدا على القوائم المالية لهذه الشركات لعام 2010، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية لفرضية الدراسة من خلال عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، والاختبار الإحصائي لفرضية الدراسة، وصولا إلى نتائج الدراسة. ولقد خلاص الباحث في هذه الدراسة إلى أنه كلما كان حجم الاستحقاقات الاختيارية كبيرا، كلما قلت حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في البيئة المصرية.

ملخص باللغة الإنجليزية:

This study empirically tests the effect of quality of accounting earnings – measured by discretionary accruals – on the sensitivity of capital investment to cash flow for the Egyptian companies. The sample comprises from 75 companies listed in the Egyptian stock exchange market. Based on the financial statements (balance sheet – income statement – cash flow statement) data for these companies in two regression models to study this relationship. The results indicate that the sensitivity of capital investment to cash flow is less for the companies with large positive discretionary accruals after controlling for Tobin's Q – capital investment for the period (t-1) – sales for the period (t-1).

قائمة المراجع

- Biddle, G. and G. Hilary, 2006, "Accounting Quality and Firm-level Capital Investment", *The Accounting Review* Vol. 81, No. 5, 963-982.
- Chen, Z., 2005, "Earnings quality and the sensitivity of capital investment to accounting information", Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- Chiu, J. C., 2008, "Earnings quality and corporate investment", Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- Cleary, S., 1999, "The Relationship between Firm Investment and Financial Status", *Journal of Finance*, 54(2), pp. 673-692.
- Defond, M., and C. Park, 2001, "The reversal of abnormal accruals and the market valuation of earnings surprises", *The Accounting Review* 76(3), pp.375-404.
- Fazzari, S., R. Hubbard, and B. Peterson, 1988, "Financing constraints and corporate investment", Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- Francis, J., R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper, 2005, "The Market Pricing of Accruals Quality", *Journal of Accounting and Economics* 39(2), pp. 295-327.
- George, R., R. Kabir, and J. Qian, 2007, "Is Investment - Cash flow sensitivity a good measure of financing constraints?", Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- Hoshi, T., A. Kashyap, and D. Scharfstein, 1991, "Corporate structure, liquidity and investment: evidence from Japanese industrial groups." *Quarterly Journal of Economics* 106, PP 33-60.
- Jones, J., 1991, "Earnings management during import relief investigations," *Journal of Accounting Research* 29, pp. 193-228.
- Kaplan, S., and L. Zingales, 1997, "Do Financing Constraints Explain Why Investment Is Correlated with Cash Flow?", *Quarterly Journal of Economics* CXII, PP. 169-215.
- Kothari, S. P., A. Leone, and C. Wasley, 2005, "Performance Matched Discretionary Accrual Measures", *Journal of Accounting and Economics* 39(1), PP. 163-197.
- Pawlina, G., and L. Rennhoog, 2005, "Is investment - cash flow sensitivity caused by the agency costs or asymmetric information? Evidence from the U K", Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- Schoubben, F. and C. Van Hull, 2007, "The impact of growth opportunities on the investment - cash flow sensitivity", Available at SSRN: <http://ssrn.com>.
- Shoorvarzy, M. R., M. M. Shiri, and A. Kholousi, 2012, "A study of Impact of accounting quality on cash flow investment sensitivity", *World Applied Sciences Journal* 16 (1), pp. 141-146.
- Xie, H., 2001, "The mispricing of abnormal accruals", *The Accounting Review* 76(3), pp.357-373.

مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية*

الأستاذ الدكتور/ هشام حسن عواد المليجي

حمدي سعيد حبل أحمد

ملخص

استهدف الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق هدف رئيسي وهو دراسة وتحليل وتقييم مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل، وأثر هذه البنود على تحسين جودة التقارير المالية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، قام الباحث بتناول قائمة الدخل الشامل وأسس إعدادها من حيث التفرقة بين الدخل التشغيلي وغير التشغيلي وإجمالي الدخل الشامل، وكذلك عناصرها من حيث مدى اتفائها مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، ثم قام الباحث بتحليل مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل بشكل مقارن بين المعايير الأمريكية والدولية والمصرية للوقوف على طبيعة كل بند على حده. ثم اقترح الباحث نموذجاً لقياس جودة التقارير المالية من خلال الدخل الشامل بالوقوف على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية، وتناول الباحث عينة من شركات قطاعات الاقتصاد المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية لاختبار الارتباط النسبي بأسعار وعوائد الأسهم على أساس مقاييس الدخل (صافي الدخل والدخل الشامل) ، واختبار القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل المستقبلي على أساس صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل. وتوصل الباحث إلى وتوصل الباحث إلى قوة ارتباط إجمالي الدخل الشامل وبنود قائمة الدخل الشامل خاصة FCT و ACT و REV بعوائد الأسهم مقارنة بصافي الدخل ، كما توصل الباحث إلى تفوق القدرة التنبؤية لإجمالي الدخل الشامل وبنود قائمة الدخل الشامل خاصة FCT و ACT و REV بصافي الدخل المستقبلي مقارنة بصافي الدخل.

الكلمات المفتاحية: الدخل العادي ، الدخل الشامل الأخر ، إجمالي الدخل الشامل ، تسويات إعادة التدوير.

القسم الأول

إطار البحث

مقدمة:

مع التطورات المستمرة في بيئة الأعمال الاقتصادية وكبر حجم المشروعات زادت الحاجة إلى أهمية المحاسبة في تحقيق ركن الملائمة بالمعلومات التي تظهرها، وتعتبر القوائم المالية هي المنتج النهائي لعملية المحاسبة؛ والغرض الرئيسي منها هو توفير المعلومات لمجموعات المستخدمين، لا سيما المساهمين والدائنين وغيرهم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات. وعليه تعتبر القوائم المالية والإيضاحات المصنفة لها هي الأدوات الرئيسية لنقل المعلومات إلى مستخدميها وتعتبر معلومات القوائم المالية هي المعلومات الاقتصادية الوحيدة المستخدمة في تعزيز كفاءة السوق Market Efficiency. وتعتبر الأسواق فعالة وكفاء إذا كانت تعكس جميع المعلومات الاقتصادية المتاحة، وعندما يصعب تحديد المعلومات الاقتصادية أو لا يتم عرضها بشكل منتظم بين الشركات، لا يستطيع المحللون الماليون أداء دورهم على النحو الأمثل من حيث تحديد أسعار الأسهم التي يجب أن تشمل على جميع المعلومات المتعلقة بالمنشأة سواء كانت متاحة للجمهور أو معلومات داخلية خاصة بالمنشأة، وبالتالي تنهار كفاءة السوق. كان هذا الانهيار قبل إدخال قائمة الدخل الشامل موجود لبعض بنود الدخل الشامل الأخرى المدرجة مباشرة في قائمة التغير في حقوق الملكية⁽¹⁾.

جاء مفهوم الدخل الشامل انتهاجاً لمفهوم محاسبة الفائض النظيف Clean Surplus Accounting والذي يوجب الاعتراف بجميع بنود الإيرادات والمصروفات في فترة ما في صافي الدخل باستثناء معاملات الملاك، ويعارض هذا ما يسمى بـ "الأداء التشغيلي الحالي" أو مفهوم محاسبة الفائض القذر Dirty-Surplus Accounting والذي يستبعد عناصر معينة من صافي الدخل مثل البنود غير العادية وغير المتكررة⁽²⁾.

وترسخ مفهوم الدخل الشامل في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بالولايات المتحدة U.S.GAAB ثم في معايير إعداد التقرير المالي الدولي IFRS، وعرف الدخل الشامل Comprehensive Income بأنه "التغير في صافي أصول المنشأة خلال فترة ما بخلاف ذلك التغير الذي يتم مع المالكين بصفتهم مالكين"⁽³⁾.

بينما يعرف الدخل الشامل الأخر Other Comprehensive Income بأنه "بنود المكاسب

⁽¹⁾ Saeedi A., "Examining The Superiority of Comprehensive Income to Net Income as A measure of Firm Performance", *The Iranian Accounting And Auditing Review*, Vol.12, No.39, 2005, Pp97-127.
⁽²⁾ Cauwenberg P. and Beedle I., "A critical Note on Empirical Comprehensive Income", *BFUP Journal*, Vol.62, No.1, 2007, Pp82-101.

⁽³⁾ راجع في ذلك

A- Financial Accounting Standards Board, Accounting Standard Codification Topic No. (220), "comprehensive income, Reporting of Amounts Reclassified Out of Accumulated Other Comprehensive Income", Feb. 2013, Para(220-10-20). Retrieved From: <http://www.fasb.org>.
B- International Accounting Standard Board, International Accounting Standard, No. 1, "Presentation of Financial statements" IASB Site, 2011, Para 7.

أو الخسائر التي لا يعترف بها في ربح أو خسارة الفترة^(١٣).

وعلى الصعيد الدولي، لاقى مفهوم الدخل الشامل اهتماماً كبيراً من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB واتقفا مع نهاية عام ٢٠١١م على إلزام كافة الشركات بتقابع مفهوم الدخل الشامل عند بيان دخل المنشأة.

ومحلياً ففي يوليو ٢٠١١م أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بالقرار رقم (٩٠٩) لسنة (٢٠١١) بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، والتي ارسم معها آخر مرحلة من مراحل بناء وإصدار معايير المحاسبة المصرية حتى يوليو ٢٠١٥م. وبموجب القرار سالف الذكر أصبحت اللجنة مسؤولة عن اقتراح وإجراء التعديلات على معايير المحاسبة أو المراجعة المصرية وذلك في ضوء المعايير الدولية للسارية وتعرض هذه التعديلات على الوزير المختص لإصدارها^(١٤).

وبالفعل صدرت التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية بموجب قرار وزير الاستشارة القرار رقم (١١٠) في يوليو ٢٠١٥م لتكتمل منظومة معايير المحاسبة المصرية لتصبح متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية، وقد تم إصدار المعايير الجديدة لتتماشى مع التغييرات الاقتصادية والتقدم العلمي والتقني سواء على مستوى أداء الأعمال في الشركات أو على مستوى النظم المحاسبية فيها، كما أن استخدام تلك المعايير يساعد المستثمرين الدوليين في خفض تكلفة معالجة المعلومات، حيث قد يمثل تبين المعلومات عائقاً أمام الشركات الأجنبية.

تضمنت تلك التعديلات إضافة قائمة جديدة للقوائم المالية تسمى قائمة الدخل الشامل، وبهذا التعديل أصبحت القوائم المالية ٦ قوائم، ولا تقل هذه القائمة أهمية عن القوائم الأخرى بحسب نص معيار المحاسبة المصري الأول "عرض القوائم المالية"^(١٥)، كما أشار المعيار إلى أن تعرض المنشأة مكونات الأرباح والخسائر في قائمة الدخل بشكل منفصل وذلك قبل قائمة الدخل الشامل كجزء من المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

وتشتمل قائمة الدخل الشامل على صافي الدخل الناتج من قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) مضافاً إليه أو مطروحاً منه المكاسب أو الخسائر التي لم تتحقق بعد في تزيخ إعداد القوائم المالية مثل^(١٦):

- إعادة قياس نظم المزايا المحددة.
- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي.
- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع.

^(١٣) راجع في ذلك:

A- Financial Accounting Standards Board, Accounting Standard Codification Topic No.(220),Op.Cit.,Para (220-10-55-6). Retrieved From: <http://www.fasb.org>.

B- International Accounting Standard Board, International Accounting Standard, No. 1, Op.Cit., Para 7.

^(١٤) القرار الوزاري رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١١م بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، هيئة المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١١.

^(١٥) قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥م بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة بما فيها معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - المعيار المحاسبي المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"، القاهرة، الهيئة العامة لتسويق المطابع الأميرية، ٢٠١٥، فقرة ٧.

^(١٦) المرجع السابق، فقرة ٣.

• الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي.

طبيعة المشكلة:

ظهر أول مفهوم للدخل الشامل عام ١٩٨٠م من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية SFAC رقم (٣) بعنوان "عناصر القوائم المالية لشركات الأعمال" وعرف الدخل الشامل وفقاً لهذه القائمة على أنه "التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة والنتيجة من العمليات وكذلك التغيرات الناتجة من الأحداث الأخرى من مصادر غير الملاك"^(١).

وفي عام ١٩٨٥م تم استبدال قائمة المفاهيم رقم (٣) بقائمة المفاهيم رقم (٦) بعنوان "عناصر القوائم المالية" وعرفت في الفقرة رقم (٧٠) الدخل الشامل على أنه "التغير في حقوق الملكية - صافي الأصول- لإحدى المنشآت أثناء فترة معينة المترتبة عن العمليات وكذلك التغيرات المترتبة عن الأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف الملاك"^(٢).

ومنذ تلك اللحظة بدأ الاهتمام بمفهوم ومكونات الدخل الشامل من قبل المنظمات المهنية والباحثين حتى تعديل المعيار المحاسبي الدولي في ٢٠١١م والذي ألزم الشركات ابتداءً من ٢٠١٢م بإضافة قائمة الدخل الشامل كقائمة أساسية ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية وكذلك صدور ورقة نقاش (Discussion Paper) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في يوليو ٢٠١٣م وقد أوضحت الورقة أن الغرض من قائمة الدخل الشامل كما يلي^(٣):

- توفير معلومات موجزة حول العناصر المعترف بها من المكاسب والخسائر والتي تم تجميعها وتصنيفها بطريقة يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في وحدة اقتصادية ما .
 - بيان مدى كفاءة وفعالية إدارة واستخدام موارد المنشأة .
 - تجميع بنود المكاسب والخسائر المتشابهة معاً أو التي لها قيمة تمييزية مشابهة لتكون المعلومات أكثر قابلية للفهم وأسهل للاستخدام .
- وصدرت التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية في يوليو ٢٠١٥م لتصبح متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية وأضافت قائمة الدخل الشامل إلى القوائم المالية الأساسية .
- وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :
- ما هي مشاكل القوائم المحاسبية لبنود قائمة الدخل الشامل ؟ .
 - ما هي مشاكل الإصاح المحاسبية لبنود قائمة الدخل الشامل ؟ .

⁽¹⁾ Financial Accounting standards Board, FASB Concept No.3, "Elements of financial statements of Business Enterprises", Statement of Financial Accounting Concepts No.3, 1980, FASB Site, P.10.

⁽²⁾ Financial Accounting standards Board, Statement of financial Accounting Concepts No. 6 "Elements Of Financial Statements, Replacement of FASB Concepts No.3, 1985, FASB Site, P28 .

⁽³⁾ International Accounting standards Board, Discussion Paper, "A review of the Conceptual Frame Work for Financial Reporting" , July 2013, IASB Site, P150.

- هل أن إجمالي الدخل الشامل أكثر ارتباطًا بأسعار وحوادث الأسهم من صافي الدخل أم لا؟
- هل أن إجمالي الدخل الشامل يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لدى مستخدمي القوائم المالية مقارنة بصافي الدخل أم لا؟
- هل أن إجمالي الدخل الشامل يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لدى مستخدمي القوائم المالية مقارنة بصافي الدخل أم لا؟

أهمية البحث:

الأهمية المجتمعية: حيث يرى الباحث أن لفت الانتباه حول قائمة الدخل الشامل الجديدة من الممكن أن يساعد مستخدمي التقارير المالية على زيادة درجة تفهمهم في هذه التقارير واستخدامها في ترشيد قراراتهم بما يعكس على نمو النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل.

الأهمية المهنية: حيث يرى الباحث أن هذه الدراسة بما تتضمنه من عرض لمشاكل التماس والإفصاح عن بنود قائمة الدخل الشامل، ومن سرد لكافة البنود بشكل مقارن بين المعايير الدولية والأمريكية والمصرية سوف تساعد معدي التقارير المالية على ترشيد الأحكام المهنية عند إعداد هذه القائمة، مما يزيد من جودة التقارير المالية التي ينتجونها ويحسن محتواها المعلوماتي.

الأهمية الأكاديمية: حيث تمثل هذه الدراسة مساهمة متواضعة من قبل الباحث لعالم المحاسبة المالية من خلال لفت النظر على قائمة الدخل الشامل الجديدة والتي أقرت معايير المحاسبة المصرية بأنها قائمة ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية الأساسية.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل مشاكل التماس والإفصاح المحاسبي لبنود قائمة الدخل الشامل وأثر هذه البنود على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال إجراء دراسة تطبيقية.

وبالإضافة إلى الهدف الرئيسي، توجد عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- اختبار الارتباط النسبي بأسعار الأسهم على أساس صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل.
- اختبار الارتباط النسبي بحوادث الأسهم على أساس صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل.
- اختبار القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية على أساس صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل.

اختبار القدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي على أساس صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل.

فروض البحث

يتمثل الفرض الرئيسي للدراسة التطبيقية في "تؤثر بنود قائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في سوق الأوراق المالية"

ويمكن تقسيم الفرض الرئيسي إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل وأسعار الأسهم.

الفرض الثاني: مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل وعوائد الأسهم.

الفرض الثالث: مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل والقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الرابع: مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل والقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي، حيث يستخدم المنهج الاستنباطي من خلال الإطلاع على ما استطاع الباحث التوصل إليه من الكتب والرسائل العلمية والدوريات العربية والاجنبية بشأن بنود قائمة الدخل الشامل وكذلك تحليل بعض المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية والمصرية التي تتعلق بتلك البنود.

ويعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال تطبيق النموذج المقترح لقياس جودة التقارير المالية من خلال الدخل الشامل على عينة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

نطاق البحث:

يقتصر الباحث على إجراء الدراسة التحليلية لبنود قائمة الدخل الشامل من خلال المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية والمصرية دون التطرق لأي معايير أخرى. كما سيقتصر في الدراسة التطبيقية على (٦) قطاعات من القطاعات العاملة في البورصة المصرية، وعلى (١٤) شركة من هذه القطاعات وذلك فقط على القوائم المالية عن عام ٢٠١٧م.

خطة البحث:

يمكن للباحث تقسيم بحثه إلى الأقسام التالية:

القسم الأول : إطار البحث

القسم الثاني: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبى لبنود قائمة الدخل الشامل.

القسم الثالث : نموذج مقترح لقياس جودة التقارير المالية من خلال الدخل الشامل.

القسم الرابع: نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار تأثير العرض والإفصاح عن بنود قائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية.

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثاني

مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي لبند قائمة الدخل الشامل

يعرض الباحث فيما يلي بنود قائمة الدخل الشامل ثم يتعرض لمشاكل القياس والإفصاح لكل بند على حدة كما يلي:

صنف الباحث بنود قائمة الدخل الشامل في خمسة مجموعات هي كما يلي:

- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الأصول المالية المتاحة للبيع.
- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي .
- الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي.
- المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة قياس نظم المزايا المحددة.
- بنود أخرى لقائمة الدخل الشامل :

- التغيرات في فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة.
- التغيرات في فائض إعادة التقييم للأصول غير الملموسة.
- التعديلات المرتبطة بالتغيرات في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة .

- حصة الدخل الشامل الأخر من الاستثمارات في الشركات الزميلة.

1- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- مشاكل القياس المحاسبي لبند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع:

FSB عينت الاستثمارات المالية باهتمام كبير من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية وأصدر بشأنها العديد من المعايير ، وخلصت تلك IASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير إلى قياس بند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ؛ إلا أن القياس بالقيمة العادلة يواجه العديد من المشاكل أهمها(1):

- 1- قد تتجاوز تكاليف تطبيق مدخل القيمة العادلة العوائد والمنافع الناتجة عنه.
- 2- تعدد الاستثمارات في الأوراق المالية التي ليس لها أسعار سوقية ، مما قد يعقد استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال الاستثمارات بسبب تعدد طرق القياس .
- 3- قد يتأثر تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية بالعديد من العوامل لعل أهمها تعدد بدائل قياس القيمة العادلة ورغبة الإدارة في الاحتفاظ بالاستثمارات ، وكيفية القياس بالقيمة العادلة . الأمر الذي يؤثر على منفعة المعلومات المحاسبية .

(1) Benston and George J., "The Shortcomings Of Fair Value Accounting Described in SFAS 170" , *Journal Of Accounting and Public Policy* , vol.27, No. 2 ,2008, PP 101-114 .

٤- وتجدر الإشارة أيضاً إلى دراسة (Easton and Zhang)^(١١) والتي أشارت إلى أن هناك مزيج من محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية فيما يتعلق بقياس الأوراق المالية المتاحة للبيع ذات الدخل الثابت، حيث يتم تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة وإثبات أي مكاسب أو خسائر غير محققة بالدخل الشامل الأخر، في حين أنه يتم قياس إيرادات هذه الأوراق على أساس التكلفة التاريخية، وهما عنصران يلتقطان قوى اقتصادية مختلفة لها تبعات مختلفة خاصة في البنوك. وأشارت الدراسة بتغيير في قواعد الإفصاح عن هذين البندين لعكس أرباح أو خسائر حقيقية ناتجة عن التغيرات وهو ما يفيد المستثمرين بالدرجة الأولى.

وعلى الرغم من العيوب السابقة لمدخل القيمة العادلة، إلا أن هناك من أسرد مميزات استخدام القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية كما يلي^(١٢):

- ١- أن مدخل القيمة العادلة يخصص الموارد الاقتصادية تخصيصاً أمثل، وذلك لأن التسعير المناسب للبند المالي وتحديد المكاسب والخسائر الناجمة عنه باستخدام مدخل القيمة العادلة يمكن المستثمرين من التوجيه السليم لمخدراتهم وبالتالي يحققون عائد أعلى.
- ٢- أن مدخل القيمة العادلة يتميز بتوفير المعلومات الملائمة في ظل وجود أوضاع اقتصادية مستقرة وأسواق مالية كفية ونشطة.
- ٣- أن مدخل القيمة العادلة يحسن من عملية التحليل المالي بتوفير نسب ومؤشرات مالية تقيس الأداء الفعلي للمنشأة.

ويؤيد الباحث استخدام القيمة العادلة في التقييم في ظل الظروف الاقتصادية المتنامية لسبب أساسي ورئيسي يفرق به عن مبدأ التكلفة التاريخية وهو أن المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الأصول أو الالتزامات كانت تعالج على أنها أرباحاً أو خسائر رأسمالية تحمل على الفترة المالية التي تحدث فيها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية، بينما مدخل القيمة العادلة يوجب الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر ببند الدخل الشامل الأخر لحين تحققها والاعتراف بما هو محقق فعلياً في ربح أو خسارة الفترة المالية.

■ مشاكل الإفصاح المحاسبي لبند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

من أهم المشاكل التي تثار بشأن الإفصاح عن هذا البند^(١٣):

- الإفصاحات والتوضيحات الكافية عن العوامل الاقتصادية التي أدت إلى إعادة قياس هذه الاستثمارات على سبيل المثال، التغيرات في أسعار الفائدة.

^(١١) Easton P, and Zhang X, "Mixing Fair Value and Historical Cost Accounting: Predictable Other Comprehensive Income and Mispricing of Bank Stocks", *Review of Accounting Studies*, Vol. 22, No.4, 2017, Pp1732-1760.

^(١٢) Power, M., "Fair Value Accounting, Financial Economics and the Transformation of Reliability", *Journal of Accounting and Business*, Vol.40, No.3, 2010, Pp197-210.

^(١٣) Vincent T. Paps, Sandra J. Peters, Kurt N. Schacht, D, and, Siquan Lu, "Analyzing Bank Performance: Role of Comprehensive Income", *Working Paper*, Jun, 2015, P.23, available at: https://www.ncst-finance.net/IMG/pdf/fini_bank_performance_final.pdf

- الإفصاحات والتوضيحات المتعلقة بالمبالغ التي تم إعادة تبويبها من المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الاستثمارات إلى قائمة الدخل والأسباب التي أدت إلى إعادة التويب. هل بسبب أن المنشأة تريد التخلص من هذه الاستثمارات، أم لانخفاض قيمتها، أم لأن المنشأة تريد التحوط ضد خطر التغير في القيمة العادلة.

وفي اعتقاد الباحث، بغض النظر عن الأرقام المفصّل عنها بالقوائم المالية عن مكاسب أو خسائر الاستثمارات المالية المتاحة للبيع؛ فإن الإفصاح عن هذه المبالغ معزول دون الإفصاح الكافي المناسب عنها يجد من قدرة المستثمرين على تفسير المعلومات والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم المخاطر التي تحيط بها، لذلك يوصى الباحث بما يلي:

- يجب أن يكون هناك إفصاحات حول العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مكاسب أو خسائر الاستثمارات المالية المتاحة للبيع مثل التغيرات في أسعار الفائدة. حيث يمكن للبيئة الاقتصادية أن تسبب تغيرات في قيم الأوراق المالية.
- يجب أن يكون هناك إفصاح مفصّل عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة وتحليل لأسباب عدم تحققها بالإفصاحات المتممة لمعلومات التقارير المالية، فمن الممكن أن يساعد ذلك في التنبؤ بالأداء المالي للشركة، وتدفقاتها النقدية المستقبلية.

٢- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي.

• مشاكل التقييم المحاسبي لبيد ترجمة القوائم المالية:

عني موضوع ترجمة القوائم المالية باهتمام كبير من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وأصدر بشأنها العديد من المعايير، وتعرض الباحث لكل منها واستخلص ما يلي بشأن مشاكل التقييم:

- أ- أن عملية الترجمة هذه Translation ليست عملية تحويل Conversation فالتحويل يشير إلى استبدال مبلغ إلى ما يعادله من عملة أخرى أي أن هناك تبديل فعلي لوحد نقد بأخرى + وليس هناك تبديل في ظل الترجمة . وكما أن أصول الشركة التابعة الأجنبية ما زالت موجودة في الخارج وأن كل ما حدث هو أن قيمة تلك الأصول تم إعادة التعبير عنها باستخدام عملة أخرى .
- ب- عدم ثبات أسعار الصرف الأجنبي وتعدد أسعار الصرف الخاصة بعملة الدولة خلال الوقت الواحد ومنها سعر الصرف التاريخي والجاري وسعر الإقفل ومتوسط سعر الصرف وغيرها.
- ج- مشكلة تحديد العملة الوظيفية والمؤشرات الدالة عليها والاستناد إلى مؤشر ما وإهمال آخر.
- د- تعدد طرق الترجمة ويرجع ذلك إلى السبب السابق وهو عدم ثبات أسعار الصرف الأجنبي .
- هـ- أن طرق الترجمة تفترض أن التضخم هو العامل الأساسي والرئيسي والمؤثر على سعر الصرف ، إلا أن هناك عوامل عديدة تؤثر على سعر الصرف أهمها سياسة الحكومة الاقتصادية والقيود الجمركية .

لذلك قد تختلف المكاسب أو الخسائر غير المحققة والناجمة من عملية الترجمة من طريقة لأخرى ، الأمر الذي قد يضل قرارات مستخدي القوائم المالية . وتقديراً لتلك المشاكل يقترح الباحث معالجة كافة فروق الترجمة بالدخل الشامل الأخر لحين التخلص من النشاط الأجنبي.

• مشاكل الإفصاح المحاسبي لبند ترجمة القوائم المالية:

من أبرز مشاكل الإفصاح عن هذا البند ما يلي⁽¹⁾:

- عدم وجود تحديد للسياسات الإدارية والخصائص التشغيلية للشركة التابعة، ومدى تعرض العملة التي تستخدمها في التعبير عن وظائفها لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
 - عدم وجود إفصاح عن الخطوات الوقائية للحد من الآثار السلبية للتغيرات في أسعار الصرف غير المتوقعة في المستقبل.
 - عدم وجود إفصاحات عن أي رقابة تتم على الضغوط التي تمارسها قوى السوق على أسعار الصرف السائدة.
- ويوافق الباحث المعايير الدولية والأمريكية في متطلبات الإفصاح عن هذا البند كما يلي:
- يجب على الشركة التابعة الإفصاح عن حقيقة وسبب استخدام عملة عرض تختلف عن العملة الوظيفية، والسبب في حدوث تغيير في العملة الوظيفية إذا ما تم ذلك⁽²⁾.
 - يجب أن تتضمن التقارير المالية جدولاً زمنياً لأثار أي تغيير في حصة الشركة الأم في الشركة التابعة ما لم يتم فقد السيطرة على حقوق الملكية المنسوبة للشركة الأم، وفي حالة فقدان السيطرة على الشركة التابعة يجب على المنشأة الإفصاح عن أي مكاسب أو خسائر نتجت عن ذلك بالقوائم المالية⁽³⁾.

3- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الجزء الفعال من تغطية التدفق النقدي

• مشاكل الإفصاح المحاسبي لبند تغطية التدفق النقدي:

- على موضوع التحوط اهتمام كبير من قبل المنظمات والهيئات المهنية ويتناول الباحث فيما يلي المعيار الأمريكي (ASC Topic 815) ، والمعيار الدولي (IFRS 9) ، والمعيار المصري رقم (٢٦) ، واستخلص الباحث ما يلي بشأن هذا البند مايلي:
- حسمت كل من المعايير الأمريكية والمصرية مكاسب أو خسائر التحوط ضد خطر القيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر ولكن أعطت المعايير الدولية خيارين للإفصاح عنها إما بحساب الأرباح والخسائر أو ب عناصر الدخل الشامل الأخرى وهو ما قد يدفع الإدارة إلى التلاعب للتأثير على نتائج الأعمال .

⁽¹⁾ Laurent, L. Jacque, "Management of Foreign Exchange Risk: A review Article", *Journal of International Business Studies*, Vol.12, No.1, 2018, Pp.81-101.

⁽²⁾ International Accounting Standard Board, International Accounting Standard. No.(21) "The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates" IASB Site, 2012., Para 52b.

⁽³⁾ Financial Accounting standards Board, Accounting Standard Codification ,Topic No. (810), "Consolidation", 2010, Para (10-45-22).

• اتفقت كل من المعايير الثلاثة على قياس الجزء الفعال لمكاسب أو خسائر التدفق النقدي بالقيمة العادلة والإفصاح عنها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. كما اتفقت على معالجة عمليات التغطية في صافي الاستثمار لعمليّة أجنبية بطريقة مشابهة لعمليّات تغطية التدفق النقدي، وبالتالي فإنّ الجزء الفعال من مكاسب أو خسائر تغطية صافي الاستثمار في عمليّة أجنبية كبند ضمن بنود قائمة الدخل الشامل. وأورد الباحث مشاكل القياس بالقيمة العادلة، ويضيف الباحث إليها أن توقعات الإدارة بشأن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة لأداة التغطية يتّيح لها التنبؤ بحساب الأرباح والخسائر أو الدخل الشامل الأخر ومن ثمّ التأثير على نتائج المنشأة.

ولا يفوت الباحث الإشارة إلى دراسة Campbell⁽¹⁾ في تقييمه للقيمة التنبؤية لأرباح أو خسائر تغطية التدفق النقدي غير المحققة حيث أكد أن لهذه الأرباح أو الخسائر قيمة تنبؤية بالأرباح والخسائر المستقبلية، وأظهرت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الأرباح أو الخسائر غير المحققة من تحوط التدفق النقدي وإجماليّ الأرباح المستقبلية على المدى الطويل، ولا تظهر هذه العلاقة إلا عند تسويات إعادة التنبؤ. ومن أشهر الأمثلة على ذلك شركة ساوثيست لخطوط الطيران، حيث تلقت صحيفة تجارية مهمة لاستخدام تحوطات التدفقات النقدية لحماية نفسها من ارتفاع تكاليف وقود الطائرات خلال عام 2004م، وخلال نفس الفترة الزمنية ارتفعت أسعار وقود الطائرات بنسبة 88%، أعلنت الشركة آنذاك عن ارتفاع كبير في مكاسب التحوط النقدي غير المحققة مقارنة بمناسبتها وصل إلى 16 مليون دولار في 31 ديسمبر 2004م، وفي عام 2005م أعادت الشركة تنبؤ هذه المكاسب إلى أرباح. ومع انتهاء عام 2005م إلى عام 2006م ظلت أسعار الوقود مرتفعة وتلاشت عمليّات التحوط حيث تمّ إعادة تنبؤها، وبالتالي تلاشت الأرباح في غضون عام وانخفضت أرباح الشركة. وعليه فإنّ الأرباح أو الخسائر غير المحققة تعمل خاص بالشركة للتنبؤ بالاختلافات المستعرضة في الربحية المستقبلية وعوائد الأسهم – إلا إذا كان للشركة القدرة التسعيرية لتسعير مدخلاتها الرئيسية للعمليّة الإنتاجية فتكون العلاقة ضئيلة. ويتفق الباحث مع الـ FASB في أن التنبؤ أو القيمة التنبؤية هي أحد شطرين لملائمة المعلومات Relevance بالإضافة إلى القيمة التأكيدية الاسترجاعية، حيث أن التنبؤ لا يتطلب فقط النظر إلى المستقبل إنما يتطلب أيضاً الاستفادة من الأداء التاريخي. وعلى الرغم من ذلك قد يكون هناك انخفاض في استخدام المشتقات المالية من قبل المديرين نظراً للمخاوف التي تراودهم من تقلب أسعار الأصول المتحوطة والتي تقلس بالقيمة العادلة ومن ثم ارتفاع معدل تنذب الأرباح⁽²⁾.

• مشاكل الإفصاح المحاسبي لبند تغطية التدفق النقدي:

استقرت المعايير الأمريكية والدولية والمصرية على الإفصاح عن بند مكاسب أو خسائر الجزء الفعال من التحوط ضد خطر التدفقات القادمة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. وما يثار بشأن الإفصاح عن هذا البند مايلي⁽³⁾:

⁽¹⁾ Campbell J. ; "The Fair Value of Cash Flow Hedges, Future Profitability and Stock Returns", Working Paper, *Contemporary Accounting Research*, Vol.32, No.1, 2013, Pp243-279.

⁽²⁾ Chen W., Tong Yan H. and Ying Wang E., "Fair Value Accounting Managers' Hedging Decisions", *Journal of Accounting Research*, Vol.51, No.1, 2013, Pp67-103.

⁽³⁾ Vincent T. Paps, Sandra J. Peters, Kurt N. Schacht, D. and, Siqun Lu, Op.Cit., P.21.

- لا تكون مكاسب أو خسائر أدوات التحوط المفصح عنها ببند الدخل الشامل الأخرى مصنفة دائماً بنوع المخاطر ، على سبيل المثال (سعر الفائدة، تقلبات العملة الأجنبية) ، وإنما يتم الإفصاح عن هذه المكاسب أو الخسائر بشكل مفرد "لربح أو خسائر تحوط التدفق النقدي" - دون ذكر نوع المخاطر ؛ وهذا يحد من قدرة المستثمرين على ملاحظة كيف تختلف أنماط المكاسب أو الخسائر باختلاف عوامل الاقتصاد الكلي من فترة لأخرى مثل العملة الأجنبية ومعدل الفائدة.
 - محدودة المعلومات المتعلقة باستراتيجية التحوط، حيث يجب أن تصف الإفصاحات المتعلقة بالتحوط الاستراتيجية التي تربط بين استحقاق أداة التحوط النقدية والبلد المحوط ضد خطره.
 - عدم وجود تحليل شامل متباً به لعمليات التحوط يساعد مستخدمى القوائم المالية على التعرف على طبيعة التدفقات النقدية المستقبلية والأداء العالى للشركة.
- وفي اعتقاد الباحث أن معلومات التحوط ضد خطر التدفقات النقدية تكون مفيدة إذا ما كانت الإفصاحات عنها تمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم الإجراءات الاقتصادية التي دفعت بالإدارة إلى عملية التحوط، وإذا ما تم تقديم الإفصاحات الكافية عن استراتيجيات التحوط المرتبطة بمبالغ واستحقاقات أدوات التحوط والبند المحوط، وعمليات التحوط الفعالة وغير الفعالة.

4- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على المنافع المحددة للموظفين

• مشاكل القياس المحاسبي لبند المنافع المحددة للموظفين

نالت المحاسبة عن المعاشات اهتمام المنظمات المهنية والعلمية واستخلص الباحث مايلي بشأن قياس هذا البند:

- تلك المكاسب والخسائر تقوم على افتراضات اكنوتارية، وقد تخضع تلك الافتراضات لإرادة الإدارة، أى أن هناك نوع من التقدير والحكم الشخصى مما قد يزدى إلى تحيز بعض معلومات القوائم المالية.
- كما أن تلك الافتراضات تقوم على العديد من العوامل مثل معدلات الوفاة ، ومعدلات الفائدة ، واحتمالات التقاعد المبكر، وهى عوامل تأخذ الاحتمالية فى التحقق .
- وكما يقوم تحديد العائد المتوقع لأصول الخطة على تطبيق القيمة العادلة لاستثمارات صندوق المعاش فتنتج مشاكل القياس بالقيمة العادلة السابق الإشارة إليها.
- أن تقدير التزامات المعاش التقاعدية يقوم على استخدام أسلوب القيمة الحالية فى القياس، ويمنح هذا الأسلوب معدى التقارير المالية أحياناً افتراض نسب معينة مثل نسب الزيادة فى مستويات المرتبات ونسب التضخم المتوقعة من خلال الحسابات الاكنوتارية ومن ثم التأثير على أهمية وموثوقية التقارير المالية.
- العوائق التى ذكرها أحد الباحثين⁽¹⁾ حول نموذج القيمة الحالية فى القياس، تبرز مشاكل قياس هذا البند من بند الدخل الشامل وتتمثل أهم هذه العوائق فى صدمات السياسة

⁽¹⁾ James M. Nason and John H. Rogers, "The Present Value Model of The Current Accounts has been Rejected: Round Up The Usual Suspects" *Journal of International Economics* , Vol.68, No.1 , 2006, Pp. 159-187.

المالية ومعدل الفائدة، فالحركات الانتقالية في السياسة المالية لا تعكس القيمة الحالية في الوقت المناسب نظراً لعدم استجابة سوق العمل لحركات الدخل الدائمة. وكذا قواعد نقل رأس المال دولياً ومدى تأثيره بالأزمات العالمية في دولة عن أخرى.

• قد تفرض التوجيهات التنظيمية قيود نمو المرتبات في المستقبل ومن ثم تخلق مرونة لدى المدراء باستخدام افتراضات عقلية بشأن تضخم المرتبات مما يسبب ممارسات إدارة الأرباح⁽¹⁾.

لذلك يجب أن تكون هناك قيود على المديرين للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحديد كيف ومتى يتم استخدام القيمة العادلة والقيمة الحالية في القياس، إلا أنه وإن كانت هناك افتراضات وتقديرات من قبل الاكثوريين لتحديد التزامات أو مطلوبات مستقبلية تخص المنشأة، فإنها تقرب نتائجها ووضعها المالي إلى الحقيقة خاصة مع تزايد حجم العمالة وكبر حجم استثماراتها في صندوق المعاش.

• مشاكل الإفصاح المحاسبي لبند المنافع المحددة للموظفين

تقوم المحاسبة عن منافع التقاعد على مجموعة من المخاطر أوردتها دراسة (Paraskevi and Peasnell) وهي كما يلي⁽²⁾:

- مخاطر التضخم: وهي خطر انخفاض القوة الشرائية للمعاش التقاعدي بسبب التضخم.
 - مخاطر التوظيف: وهي خطر فقدان الموظف أو تغيير وظائفه أو أن تكون فترات التوظيف لكل منهم أكبر من المتوقع.
 - مخاطر أسعار الفائدة: حيث أن انخفاض أسعار الفائدة يزيد من عبء الالتزامات طويلة الأجل.
 - مخاطر عائد الاستثمار: وتتمثل في مخاطر عدم تحقيق عوائد مساهمات أصحاب العمل في الخطة.
- لذلك يقترح الباحث أن يتم ما يلي:

- وصف كافة تلك المخاطر في تقرير منفصل. بالإضافة إلى وصف الافتراضات الاكتوارية المؤثرة المستخدمة، والطريقة المطبقة في حساب القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد.
- وصف منافع الموظفين غير النقدية كالعناية الطبية والسكن والسيارات والسلع أو الخدمات المجانية الأخرى فيما قبل وبعد التوظيف⁽³⁾.

(1) أحمد عيش عليه: "تقييم القياس المحاسبي للمعاشات وتقييم مزايا التقاعد في ضوء المعايير المحاسبية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2017، ص 155.

(2) Paraskevi, V. and Peasnell, k., "Have Changes in Pension Accounting Change Pension Provision? A Review of the Evidence" *Journal of Accounting and Business Research*, Vol.3, 2013, Pp.255-267.

(3) International Accounting Standards Board, International Accounting Standard No. (24), " Related Party Disclosures ", IASB site, 2012, Para 7.

- الاستناد إلى الإفصاحات المتعلقة بخطط المنافع المحددة كما وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم (19).⁽¹¹⁾

٥- بنود أخرى للدخل الشامل

- بند إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة:

لا زالت المعايير الدولية تعترف بنموذج إعادة التقييم كأساس للقياس اللاحق للأصول الملموسة وغير الملموسة، بينما ألغى هذا النموذج من المعايير المصرية، كما لا تعترف المعايير الأمريكية بهذا البند ضمن بنود قائمة الدخل الشامل، وأظهرت دراسة (Courtenay and Cahan) الحوافز والدوافع من استخدام نموذج إعادة التقييم وهي⁽¹²⁾:

- أن الشركات ذات المستويات الأعلى من الديون لديها دوافع انتهائية لإعادة تقييم الأصول الثابتة صعوداً لتخفيف القيود على الديون، فمن خلال تخفيف قيود الديون يمكن تجنب عقبات السداد وإعادة التفاوض.
 - أن الشركات ذات الرهود العالي -على سبيل المثال، الشركة التي لديها احتياطي نقدية منخفضة وأوراق مالية قابلة للتداول- يمكن أن تستخدم عمليات إعادة التقييم للحد من عدم تناسق المعلومات والإشارة إلى أن أصول الشركة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية.
 - تسمح إعادة التقييم بمعالجة مشكلة نقص الاستثمار. حيث أن نقص الاستثمار يحدث عندما يتم رفض مشروع يحتوي على صافي قيمة إيجابية للشركة وهو ما يعنى أن حصة الزيادة في قيمة حقوق المساهمين أقل من حقوقهم المساهمة في المشروع، وإعادة تقييم الأصول تزيد من قاعدة الأصول وتقلل من الرافعة المالية للمنشأة، وهذا يسمح بمزيد من الاقتراض ومن ثم مزيد من الاستثمارات.
- مفاد الباحث مما عرضه في هذا السياق، هي مشكلة ما إذا كانت التقديرات التي تم تحديدها قد تم تحديدها من قبل مديري الشركة أم من قبل خبراء تقييم مستقلين، وهو ما يبرز انتهائية مديري الشركة في استغلال معلومات إعادة التقييم والإفصاح عن معلومات قد تتناسب ومصالحهم الشخصية. لذلك يقترح الباحث أن يتم التقرير عن معلومات إعادة التقييم من قبل خبراء تقييم مستقلين، والإفصاح عن النماذج المستخدمة في تقييم مستويات الأسعار، وإرفاق هذه التقارير ببيضاءات القوائم المالية.

• بند التغيرات في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

تعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر أن أحد أطراف الأداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الأخر، نتيجة لعدم تنفيذ الالتزام، وهي تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها

⁽¹¹⁾ International Accounting Standard Board, International Accounting Standard No.(19), "Employee Benefits", IASB site, 2012, Para 135.

⁽¹²⁾ Courtenay, S. M. and Cahan, S., "The Impact of Debtor Market Reactions to the Revaluation of Noncurrent Assets", *Postfile - Basin Finance Journal*, Vol.12, 2004, Pp.219-243.

البنوك^(٢١)، وينبغي أن تعرض المنشأة الربح أو الخسارة من الالتزام المالي المحدد بالقيمة العادلة والمنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان ذلك الالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر^(٢٢).

ويؤيد الباحث الوجيه الدولية في اعتبار تغيرات مخاطر الائتمان للالتزامات المالية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر حيث أن تغيرات القيمة العادلة ناتجة عن إدارة خطر كخطر التدفقات النقدية.

وتفصح المعايير الدولية -على خلاف المعايير الأمريكية والمصرية - حيث تفصح المعايير الأمريكية عن الأدوات المالية المحتفظ بها لجمع أو دفع التدفقات النقدية بالتكلفة المضافة، وتسوية القيمة العادلة بقائمة المركز المالي- عن بند التغيرات في مخاطر الائتمان للالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بقائمة الدخل الشامل، ووافق الباحث معيار التقرير المالي الدولي IFRS 7 فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن هذا البند كما يلي^(٢٣):

- مقدار التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي ينسب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان.
 - الفرق بين مبلغ الالتزام المالي المسجل والمبلغ الذي يجب على المنشأة دفعه تعاقدياً عند الاستحقاق إلى صاحب الالتزام.
 - أي عائلات نقل للأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية وسبب هذه العمليات.
- يضيف إليها الباحث، الإفصاح عن العوامل الاقتصادية التي أدت إلى إعادة قياس الالتزامات المالية.

• بند حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة

ينبغي على المنشأة، بالإجمال، الإفصاح عن القيمة المسجلة لحصصها في الشركات الزميلة بشكل منفرد والتي تم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية^(٢٤).

وبموجب طريقة حقوق الملكية، فإنه عند الاعتراف المبدئي يعترف بالاستثمار في منشأة زميلة أو مشروع مشترك بسعر التكلفة، على أن يتم زيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار لإثبات نصيب المستثمر في أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء، ويعترف بنصيب المستثمر في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح وخسائر المستثمر. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بتوزيعات الأرباح التي تم الحصول عليها من المنشأة المستثمر فيها، وقد يكون من الضروري إجراء تسويات على القيمة الدفترية للاستثمار بما يعكس التغيرات في الحصة النسبية للمستثمر في الشركة المستثمر فيها والتي تنشأ عن التغيرات في الدخل

^(٢١) عمرو حسن إبراهيم: "مؤثر محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية: دراسة نظرية الخلفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١١، ص ٧٠.

^(٢٢) International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standards (IFRS 9), "Hedge Accounting", Exposure Draft of Chapter 6 of IFRS 9, 2012, Sep, para 7.7.5. Retrieved From: <http://www.ifrs.org>.

^(٢٣) International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standards (IFRS 7), "Financial Instruments : Disclosures", IASB site, 2010, Para 10.

^(٢٤) International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standards (IFRS 12), "Disclosure of Interests in Other Entities", IASB site, 2011, P. 461A, Para 16B.

الشامل الآخر للمنشأة المستثمر فيها، ويعترف بحصة المستثمر في تلك التغيرات في الدخل
الشامل الآخر للمستثمر⁽¹⁾.

ووفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 12 فإن كل مشروع مشترك أو شركة زميلة
تعتبر جوهرية بالنسبة للمنشأة المعدة للتقارير وعليها الإفصاح عن أرباح الاسهم المقبوضة من
المشروع المشترك أو الشركة الزميلة، المعلومات المالية الملخصة للمشروع بما في ذلك
الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، الإيرادات، الربح أو الخسارة من العمليات
المتوقفة، الدخل الشامل الآخر، وإجمالي الدخل الشامل⁽²⁾.

وتنشأ مشكلة التباس والإفصاح عن حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة عندما تنفذ
الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة، حيث يجب الاعتراف بكافة المكاسب أو الخسائر
ضمن الأرباح المحتجزة دون إعادة التوزيع للأرباح أو الخسائر⁽³⁾.

يخلص الباحث من عرضه لمشاكل الإفصاح عن بنود قائمة الدخل الشامل إلى أنه كلما أمكن
الإفصاح عن العوامل التي أدت إلى إعادة قياس بنود قائمة الدخل الشامل والطريقة التي اتبعتها
المنشأة في عملية القياس كلما أدى ذلك إلى شفافية ومصداقية التقارير المالية.

القسم الثالث

نموذج مقترح لقياس جودة التقارير المالية من خلال الدخل الشامل

يحاول الباحث فيما يلي اقتراح نموذج لقياس جودة التقارير المالية من خلال الدخل
الشامل، ويعتمد النموذج المقترح على الخاصيتين الأساسيتين من خصائص معلومات التقارير
المالية وهما الملائمة والتمثيل الصادق كما يلي:

١- الملائمة:

يرتبط مفهوم الملائمة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم منفعة قرار المعلومات المحاسبية. وكما تمت
الإشارة سابقاً - فإن الهدف الأساسي للمعلومات المحاسبية المنشورة هو توفير معلومات ملائمة
ومعتلة بصنق لحقيقة الواقع الاقتصادية بالمنشأة للمستثمرين، وتعتبر المعلومات المحاسبية
والقيم المالية المنشورة ملائمة إذا كانت مرتبطة مع قيم السوق مثل أسعار الأسهم وعوائد
الأسهم⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ راجع في ذلك:

⁽²⁾ Ibid. Para 10.

- قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٤ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة بما فيها معيار المحاسبة المصري
للشركات الصغيرة والمتوسطة ما لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) بعنوان "الاستثمارات في شركات شقيقة"، الصادر، الهيئة
العامة لتدوين السجلات الأبرية، ٢٠١٤، فقرة ١٠.

⁽³⁾ International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standards
(IFRS.12), Op.Cit. B12.16.

⁽⁴⁾ Bellandi, F., Op.Cit. P. 363.

⁽⁵⁾ Alexander, D., Falso, M. and Willett, R.J., "Using Forecasting Criteria to Identify Value Relevance
in the Relationship Between Accounting Numbers and Market Value" *A Journal of Accounting,
Finance and Business Studies*, Vol.48, No.3, 2012, Pp.316-347.

والفكرة العامة للملائمة هو إحداث فرق في قرارات المستخدمين، ولا يتولد هذا الفرق إلا بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كليهما معاً.

وترتبط القيمة التنبؤية بالدقة التي يمكن بها توقع القيم المستقبلية على أساس الأرقام الحالية، ويمكن زيادة القيم التنبؤية للمعلومات المالية إذا كانت هناك معلومات إضافية مقدمة لها تأثير على دقة التنبؤات (مثل عناصر الدخل الشامل الأخرى). بينما ترتبط القيمة التأكيدية بالدقة التي تربط بين الأرقام الحالية والنتائج السابقة، وتعزز القيمة التأكيدية عنصر الثبات لدى مستخدمي القوائم المالية وتعزز الارتباطات التنبؤية عن الفترات القادمة⁽¹⁾.

ويقاس عنصر الملائمة في التقارير المالية ببحث العلاقة بين الأرقام المحاسبية وبيانات السوق مثل أسعار الأسهم وعوائد الأسهم. وأورد (Kythreotis) طريقتين لقياس خاصية الملائمة هما كما يلي⁽²⁾:

الطريقة الأولى: تبحث هذه الطريقة في العلاقة بين نتائج المحاسبة وبيانات السوق. على وجه التحديد، يتم فحص العلاقة المتزامنة بين السعر السوقي للسهم وبين نتائج المحاسبة جنباً إلى جنب مع القيمة الدفترية للسهم. ويتم ذلك من خلال نموذج خطي تكون فيه الأرباح والقيمة الدفترية للسهم هي المتغيرات المستقلة، وسعر السهم هو المتغير التابع.

ويكون النموذج المحدد لهذه العلاقة كما يلي:

$$P_{it} = a_0 + a_1 BvpS_{it} + a_2 Eps_{it} + u_{it} \quad (1)$$

مع العلم أن:

السعر السوقي للسهم في الفترة t	P_{it}
القيمة الدفترية للسهم	$BvpS_{it}$
نصيب السهم من صافي الدخل	Eps_{it}
الخطأ العشوائي للشركة محل الدراسة	U_{it}

الطريقة الثانية: تبحث هذه الطريقة في العلاقة بين قائمة المركز المالي وبيانات السوق. على وجه التحديد، يتم فحص العلاقة المتزامنة بين السعر السوقي للسهم وبين إجمالي الأصول والخصوم في الفترة t. ويتم ذلك من خلال نموذج خطي تكون فيه الأصول والخصوم هي المتغيرات المستقلة، وسعر السهم هو المتغير التابع.

ويكون النموذج المحدد لهذه العلاقة كما يلي:

$$P_{it} = a_0 + a_1 T_{ait} + a_2 T_{lit} + U_{it} \quad (2)$$

⁽¹⁾ Gunther, R. "Value –Relevance of other comprehensive income under IFRS", Dissertation of the university of St. Gallen, school of management and economic, Law of social science, 2015. p.72..

⁽²⁾ Kythreotis, A., "Measurement of Financial Reporting Quality Based on IFRS Conceptual Framework's Fundamental Qualitative Characteristics", *European Journal of Accounting, Finance and Business*, Vol.2, No.3, 2014, Pp.1-29.

مع العلم أن:

السعر السوقى للسهم فى الفترة t	P_{it}
إجمالى الأصول للسهم الواحد	Ta_{it}
إجمالى الخصوم للسهم الواحد	Tl_{it}
الخطأ العشوائى للشركة محل الدراسة	U_{it}

ولأغراض الدراسة يستخدم الباحث الطريقة الأولى التى تبحث فى اختبار العلاقة بين سعر السهم والأرباح التى تمثل ناتج قائمة الدخل. ولم تعد قائمة الدخل تحوى رقم صافى الربح فقط، فوفقاً للمعايير الأمريكية والدولية والمصرية، أصبحت تحوى رقم الدخل الشامل. وبالتالي يمكن للباحث استبدال (Epsit) بمقاييس الدخل المختلفة وهما رقم صافى الدخل ورقم الدخل الشامل.

ويمكن للباحث فحص خاصية الملائمة بالتقارير المالية من خلال معرفة هل أن المعلومات الإضافية المقدمة - وهى عناصر الدخل الشامل الأخرى - لها تأثير على دقة التنبؤات بأسعار الأسهم مقارنة بصافى الدخل - من خلال استخدام النموذج التالى:

$$P_{it} = a_{0,1} + a_1 Bvps_{it} + a_2 Nips_{it} + U_{it} \quad (3.a)$$

$$P_{it} = a_{0,2} + a_3 Bvps_{it} + a_4 Cips_{it} + U_{it} \quad (3.b)$$

مع العلم أن:

السعر السوقى للسهم فى الفترة t	P_{it}
القيمة الدفترية للسهم	$Bvps_{it}$
نصيب السهم من صافى الدخل	$Nips_{it}$
نصيب السهم من الدخل الشامل	$Cips_{it}$
الخطأ العشوائى للشركة محل الدراسة	U_{it}

وعلى غرار النموذج الذى قدمه (Cauwenberge and Beelde) فى اختبار العلاقة بين عوائد الأسهم والأرباح وهو⁽¹⁾:

$$RET_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta ERN_{it} + U_{it} \quad (4)$$

يمكن للباحث استبدال (ERN) بمقاييس الدخل المختلفة وهى صافى الدخل والدخل الشامل، لاختبار العلاقة بين عائد السهم وصافى الدخل، وبين عائد السهم والدخل الشامل، ومعرفة هل أن للمعلومات الإضافية المقدمة، ممثلة فى عناصر الدخل الشامل الأخرى، تأثير على دقة التنبؤات بعوائد الأسهم مقارنة بصافى الدخل، ويتم ذلك من خلال النموذج التالى:

$$RET_{it} = \beta_{0,1} + \beta_1 \Delta Nips_{it} + U_{it} \quad (5.a)$$

$$RET_{it} = \beta_{0,2} + \beta_2 \Delta Cips_{it} + U_{it} \quad (5.b)$$

⁽¹⁾ Cauwenberge, P. van, and Beelde, J., "A Critical Note on Empirical Comprehensive Income Research", *etriebswirtschaftliche Forschung und Praxis*, Vol.62, No.1, 2010, Pp.82-101.

مع العلم أن:

$$\text{RET}_{it} = \frac{\text{التغير في مفايز الدخل (صافي الدخل أو الدخل الشامل) بين الفترة } t \text{ و } t-1}{\text{عائد السهم في الفترة } t}$$

٢- التمثيل الصادق:

أبرزت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (8) SFAC مفهوم التمثيل الصادق كخاصية أساسية للمعلومات المالية المفيدة. وفي الحقيقة، التمثيل الصادق هو مفهوم جديد يستبدل مصطلح "الموثوقية" المستخدمة في البيان المفاهيمي (2) SFAC الصادر عن الـ FASB في 1989م.

أوردت القائمة أن عدم وجود فهم مشترك لمصطلح الموثوقية هو ما دعا مجلس معايير المحاسبة المالية إلى تغيير المفهوم، حيث وصفها البعض بالخلو من الخطأ المادي، ووصفها آخرون بالدقة، وآخرون بالحياد. وقد عارض العديد من المشاركين في ورقة النقاش مسودة العرض المبدئية لاستبدال مصطلح الموثوقية بمفهوم التمثيل الصادق، وقال البعض أن المجلس كان يمكن أن يشرح بشكل أفضل الموثوقية بدلاً من استبدال المصطلح. ومع ذلك، فإن العديد من المستجيبين للمفهوم الجديد أعطوا معاً معنى مختلفاً للتمثيل الصادق وهو الكمال، والحياد، والخلو من الأخطاء⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بقياس خاصية التمثيل الصادق فقد أورد (Kythreotis) طريقتين بديلتين أيضاً، تعتمد كل منهما على التنويع بالتدفقات النقدية التشغيلية للفترة و هما كما يلي⁽²⁾:

الطريقة الأولى: تقوم هذه الطريقة على اختبار خاصية التمثيل الصادق من خلال نموذج خطي تكون فيه التدفقات من الأنشطة التشغيلية في الفترة t متغيراً مستقلاً، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الفترة $t+1$ متغيراً تابعاً، والنموذج المحدد لهذه العلاقة هو كما يلي:

$$Cfo_{it+1} = a_0 + a_1 Cfo_{it} + u_{it+1} \quad (6)$$

مع العلم أن:

$$\begin{array}{ll} Cfo_{it+1} & \text{التدفقات النقدية التشغيلية في الفترة } t+1 \text{ لإجمالي} \\ & \text{الأصول في الفترة } t \\ Cfo_{it} & \text{التدفقات النقدية التشغيلية في الفترة } t \text{ لإجمالي} \\ & \text{الأصول في الفترة } t-1 \end{array}$$

الطريقة الثانية: تقوم هذه الطريقة على اختبار خاصية التمثيل الصادق من خلال فرضية أساسية وهي أن الأصول والالتزامات قصيرة الأجل قد يتم استردادها أو تسويتها خلال اثني عشر شهراً، ويتم ذلك الاختبار من خلال نموذج خطي تكون فيه المتغيرات المستقلة التالية:

• الاستحقاقات $Accr_{it}$: وهي المبالغ التي تم الاعتراف بها في الفترة t وتم تأجيلها للفترة $t+1$.

⁽¹⁾ Financial Accounting Standards Board (FASB), statement of financial Accounting concepts No.8, A replacement of FASB Concepts Statement No.1and No.2, Op.Cit. , QC3.23 -QC3.25, P.27.

⁽²⁾ Kythreotis, A. ,Op.Cit. , P.17.

- * الدخل التشغيلي $Cpofi_t$: وهو عبارة عن المبلغ التي تم الاعتراف بها في الفترة t ونسويتها خلال نفس الفترة.
- * المبالغ المؤجلة $Defit_{t+1}$ وهي المبالغ المتعلقة بالفترة $t+2$ والمدفوعة في الفترة $t+1$. وتكون التدفقات النقدية التشغيلية عن الفترة $t+1$ متغيراً تابعاً. ويكون النموذج كما يلي:

$$Cfo_{t+1} = a_0 + a_1Accr_t + a_2Cpofi_t + a_3Defit_{t+1} + u_{t+1} \quad (7)$$

ويستند الباحث على الطريقة الأولى التي لخصها نموذج (Gorchakov and Hodgson) في محاولة للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية من خلال صافي الدخل والدخل الشامل، ومعرفة هل أن لمعلومات الدخل الشامل تأثير على دقة التنبؤات بصافي التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بصافي الدخل - وهو كما يلي⁽¹⁾:

$$OCFPS_{it} = \vartheta_{0,1} + \vartheta_{1}NIPS_{i,t-1} + U_{it} \quad (8.a)$$

$$OCFPS_{it} = \vartheta_{0,2} + \vartheta_{2}CIPS_{i,t-1} + U_{it} \quad (8.b)$$

مع العلم أن:

التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد في الفترة الحالية	$OCFPS_{it}$
نصيب السهم من صافي الدخل في الفترة السابقة	$NIPS_{i,t-1}$
نصيب السهم من الدخل الشامل في الفترة السابقة	$CIPS_{i,t-1}$
الخطأ العشوائي للشركة محل الدراسة	U_{it}

وإذا كان الباحث قد قام باختيار علاقة صافي الدخل والدخل الشامل بأسعار الأسهم وعوائدها، وكذلك بالتدفقات النقدية التشغيلية، فمن باب أولى استخدام مقاييس الدخل للتنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، وهو ما يهم المستثمرين بالدرجة الأولى. فلقد أوضحت دراسة (Mechelli and Cimini) أن لصافي الدخل قدرة تنبؤية أعلى مقارنة بصافي الدخل المستقبلي⁽²⁾. وهو ما يستدعي الباحث لاختبار هذه العلاقة.

وعلى ضوء النموذج السابق يستبدل الباحث $(OCFPS_{it})$ بصافي الدخل $(NIPS_{it})$ ويكون النموذج كما يلي:

$$NIPS_{it} = \varphi_{0,1} + \varphi_{1}NIPS_{i,t-1} + U_{it} \quad (9.a)$$

$$NIPS_{it} = \varphi_{0,2} + \varphi_{2}CIPS_{i,t-1} + U_{it} \quad (9.b)$$

ويقوم الباحث باختيار تلك العلاقات بالقسم القادم.

⁽¹⁾ Gorchakov, I. and Hodgson, A. "Measuring and Reporting Income in Europe", *Journal of International Accounting Research*, Vol.10, No.1, 2011, Pp.27-59.

⁽²⁾ Mechelli, A., Cimini, R. "IS comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study", *A Journal of the European Accounting Association*, 2014, 40 Pages Available at : <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2486601>

القسم الرابع

نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار تأثير العرض والإفصاح المحاسبي عن بنود قائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية

قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من (١٤) شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المصرية لاختبار الفرض الرئيسي للدراسة وهو "تؤثر بنود قائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في سوق الأوراق المالية" وتوصل الباحث إلى ما يلي بشأن فروض البحث الأربعة:

أولاً: الفرض الأول "مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي بين إجمالي الدخل الشامل وأسعار الأسهم"

اختبر الباحث هذا الفرض من خلال النموذج المقترح باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أ- تأثير صافي الدخل على أسعار الأسهم

وتم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$P_{it} = a_0 + a_1 NIPS_{it} + u_{it}$$

ويتم تطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (٤/١): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير صافي الدخل على أسعار الأسهم

R ²	F-test		t-test		المعنة المقترنة (β ₁)	المتغير المستقل	
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		الجزء الثابت	صافي الدخل
0.884	(0.000**)	92.048	0.494 (0.000**)	-0.704 9.594	-8.755 3.800		NIPS _{it}

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١ α =

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ α =

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (صافي الدخل)

تشير قيمة معلمة صافي الدخل المقترنة إلى أنه كلما أزدادت قيمة صافي الدخل بمقدار وحدة واحدة يزداد سعر السهم بمقدار ٢,٨ وحدة وفي نفس الاتجاه، حيث تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقترنة إلى وجود علاقة طردية بين قيمة صافي الدخل وأسعار الأسهم.

٢. معامل التحديد (R²)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المستقل صافي الدخل يفسر ٨٨,٤% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع و المتمثل في أسعار الأسهم، وبالنسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

ب- تأثير قيمة الدخل الشامل على أسعار الأسهم

وتم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$P_{it} = a_0 + a_1 CIPS_{it} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:
الجدول (٤/٢): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد مغوبة قيمة الدخل الشامل على أسعار الأسهم

(**) دالة عند مستوى مغوبة أقل من ٠.٠١ $\alpha = 0.01$

(*) دالة عند مستوى مغوبة أقل من ٠.٠٥ $\alpha = 0.05$

ويوضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (الدخل الشامل)

تشير قيمة معلمة الدخل الشامل المقدرة إلى أنه كلما أزدادت قيمة الدخل الشامل بمقدار وحدة واحدة يزداد سعر السهم بمقدار ١,١٨٢ وحدة وفي نفس الاتجاه، حيث تشير

R^2	F-test		t-test		المعلمة المقدرة ($\hat{\beta}_1$)	المتغير المستقل	
	مستوى المغوبة	القيمة	مستوى المغوبة	القيمة		الدخل الشامل	الجزء الثابت
0.101	0.727	0.127	0.328	1.018	37.403		
			0.727	0.357	1.183		$CIPS_{it}$

الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الشامل وأسعار الأسهم.

٢. معامل التحديد (R^2)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المستقل المتمثل في قيمة الدخل الشامل يفسر ١٠,١% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع و المتمثل في أسعار الأسهم، وبالنسبة التي ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

ثانياً: الفرض الثاني: "مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط مغوب بين إجمالي الدخل الشامل وعوائد الأسهم"

اختبر الباحث هذا الفرض من خلال النموذج المقترح باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أ. تأثير التغير في قيمة صافي الدخل على عائد الأسهم

وتم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$RET_{it} = a_0 + a_1 \Delta NIPS_{it} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (٤/٣): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد مغوبة تأثير التغير في صافي الدخل على عائد الأسهم

R^2	F-test		t-test		المعلمة المقدرة ($\hat{\beta}_1$)	المتغير المستقل	
	مستوى المغوبة	القيمة	مستوى المغوبة	القيمة		التغير في صافي الدخل $\Delta NIPS_{it}$	الجزء الثابت
0.346	(0.026)	6.364	0.837	0.210	2.216		
			(0.026)	2.522	1.076		

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (التغير في صافي الدخل)

تشير قيمة معلمة التغير في صافي الدخل المقدرة إلى أنه كلما أزدادت قيمة التغير في صافي الدخل المقدرة بمقدار وحدة واحدة يزداد عائد الأسهم بمقدار ١,٠٧ وحدة وفي نفس الاتجاه، حيث تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين التغير في صافي الدخل وعائد الأسهم.

٢. معامل التحديد (R^2)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المفسر الوحيد التغير في صافي الدخل يفسر ٣٤% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في عائد الأسهم، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

ب. تأثير التغير في قيمة الدخل الشامل على عائد الأسهم

وتم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط التالي:

$$RET_{it} = a_0 + a_1 \Delta CIPS_{it} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (٤/٥) نموذج الانحدار الخطى البسيط لتحديد معنوية تأثير التغير في الدخل الشامل على عائد الأسهم

R^2	F-test		t-test		المعلمة المقدرة (β_1)	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.968	(0.000**)	368.979	0.075	1.946	4.200	الجزء الثابت
			(0.000**)	-19.208	-0.401	التغير في الدخل الشامل $\Delta CIPS_{it}$

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ α

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥ α

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (التغير في قيمة الدخل الشامل)

تشير قيمة معلمة التغير في قيمة الدخل الشامل المقدرة إلى أنه كلما أزدادت قيمة التغير في قيمة الدخل الشامل المقدرة بمقدار وحدة واحدة يقل عائد الأسهم بمقدار ٠,٤ وحدة ، حيث تشير الإشارة السالبة للمعلمة المقدرة إلى وجود علاقة عكسية بين التغير في الدخل الشامل وعائد الأسهم.

٢. معامل التحديد (R^2)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المفسر الوحيد التغير في الدخل الشامل يفسر ٩٦,٨% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في عائد الأسهم، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

ثالثاً: الفرض الثالث: "مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل والقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية".
اختبر الباحث هذا الفرض من خلال النموذج المقترح باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أ. تأثير صافي الدخل عن عام ٢٠١٦ على التدفقات النقدية التشغيلية عن عام ٢٠١٧:
تم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$OCFPS_{it} = a_0 + a_1 NIPS_{i(t-1)} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:
الجدول (١/١٢): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية الفترة التنبؤية لصافي الدخل عن عام ٢٠١٦ بصافي التدفقات النقدية التشغيلية لعام ٢٠١٧

R ²	F-test		t-test		المعلمة المقدرة (β _i)	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.732	(0.000**)	32.924	0.152	-1.527	-5.218	الجزء الثابت
			(0.000**)	5.738	1.120	صافي دخل ٢٠١٦م NIPS _{i(t-1)}

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١ α =

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ α =

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (صافي الدخل عن عام ٢٠١٦)

تشير قيمة معلمة صافي الدخل عن عام ٢٠١٦ المقدرة إلى أنه كلما أزدادت قيمة صافي الدخل المقدرة بمقدار وحدة واحدة يزداد صافي التدفقات النقدية التشغيلية عن ٢٠١٧ بمقدار ١,١٢ وحدة وفي نفس الاتجاه، حيث تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين صافي الدخل عن عام ٢٠١٦ وصافي التدفقات النقدية التشغيلية عن عام ٢٠١٧.

٢. معامل التحديد (R²)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المستقل الوحيد وهو صافي الدخل عن عام ٢٠١٦ يفسر ٧٣,٢% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية عن عام ٢٠١٧، وبقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

ب. تأثير الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ على صافي التدفقات النقدية التشغيلية عن عام

٢٠١٧:

تم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$OCFPS_{it} = a_0 + a_1 CIPS_{i(t-1)} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (١/١٣) نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية القدرة التنبؤية للدخل الشامل عن عام ٢٠١٦م بالتدفقات النقدية التشغيلية عن عام ٢٠١٧م

R ²	F-test		t-test		المعلمة المقدرة (β _١)	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.200	(0.108)	3.015	0.500	-0.694	-4.177	الجزء الثابت
			(0.108)	1.736	0.1003	الدخل الشامل ٢٠١٦م CIPS _(t-1)

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١ ، α

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ ، α

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦)

تشير قيمة معلمة الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ المقدرة إلى أنه كلما ازدادت قيمة الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ المقدرة بمقدار وحدة واحدة يزداد صافي التدفقات النقدية التشغيلية عن عام ٢٠١٧ بمقدار ٠,١٠٠ وحدة وفي نفس الاتجاه، حيث تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ وصافي التدفقات النقدية التشغيلية عن ٢٠١٧.

٢. معامل التحديد (R²)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المفسر الوحيد التغير في الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ يفسر ٢٠% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية عن ٢٠١٧، وبقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

رابعاً: الفرض الرابع: مقارنة بصافي الدخل؛ يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل والقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي.

اختبر الباحث هذا الفرض من خلال النموذج المقترح باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أ. تأثير صافي الدخل عن عام ٢٠١٦ على صافي الدخل عن عام ٢٠١٧

وتم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$NIPS_{it} = a_0 + a_1 NIPS_{i(t-1)} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (٤/١٣): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية القدرة التنبؤية لصالفي الدخل عن عام ٢٠١٦ بصالفي الدخل عام ٢٠١٧

R^2	F-test		t-test		المعلمة المقترنة (β_1)	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.365	(0.022)	6.907	0.144	1.562	10.326	الجزء الثابت
			(0.022)	2.628	0.993	صالفي الدخل $NIPS_{i(t-1)}$

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١ α

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ α

ويوضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (صالفي الدخل عن عام ٢٠١٦) تشير قيمة معلمة صالفي الدخل عن عام ٢٠١٦ المقترنة إلى أنه كلما ازادت قيمة صالفي الدخل المقترنة بمقدار وحدة واحدة يزداد صالفي الدخل عن عام ٢٠١٧ بمقدار ٠.٩٩٣ وحدة وفي نفس الإتجاه، حيث تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المقترنة إلى وجود علاقة طردية بين صالفي الدخل عن عام ٢٠١٦ وصالفي الدخل عن عام ٢٠١٧.

٢. معامل التحديد (R^2)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المنسرج التغير في صالفي الدخل عن عام ٢٠١٦ يفسر ٣٦.٧% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في صالفي الدخل عن عام ٢٠١٧، وبالقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

ب. تأثير الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ على صالفي الدخل عن عام ٢٠١٧

وتم دراسة ذلك التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي:

$$NIPS_{it} = a_0 + a_1 CIPS_{i(t-1)} + u_{it}$$

وبالتطبيق على الحزمة الإحصائية SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (٤/١٤): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية القدرة التنبؤية للدخل الشامل عام ٢٠١٦ بصالفي الدخل عام ٢٠١٧

R^2	F-test		t-test		المعلمة المقترنة (β_1)	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.822	(0.000**)	55.776	0.086	1.868	6.640	الجزء الثابت
			(0.000**)	7.468	0.255	الدخل الشامل $CIPS_{i(t-1)}$

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠١ α

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ α

ويوضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

١. تفسير معلمة المتغير المستقل (الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦)

تشير قيمة معطمة الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ المقدرة إلى أنه كلما ازدادت قيمة الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ المقدرة بمقدار وحدة واحدة يزداد صافي الدخل عن عام ٢٠١٧ بمقدار ٠,٢٥٥ وحدة وفي نفس الإتجاه، حيث تشير الإشارة الموجبة للمعطمة المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ و صافي الدخل عن عام ٢٠١٧.

٢. معامل التحديد (R^2)

ويشير إلى أن النموذج المتمثل في المتغير المفسر الوحيد التغير في الدخل الشامل عن عام ٢٠١٦ يفسر ٨٢,٢% من نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في صافي الدخل عن عام ٢٠١٧، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج.

القسم الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

أولاً: الخلاصة والنتائج:

خلص الباحث من هذا البحث إلى ما يلي :

- ١- لا تتشأ بنود قائمة الدخل الشامل إلا عندما يتم تبني أساس معين في قياس الأصول أو الالتزامات في قائمة المركز المالي ، وهو أسلوب القياس بالقيمة العادلة، والى يبرز التفاعلات بين الميزانية العمومية، وقائمة الدخل. ووجهت العديد من الانتقادات حول اتباع هذا المدخل، إلا أنه محلياً وفي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار فيجب الانتقال نحو مزيد من التقارير القائمة على القيمة العادلة.
- ٢- أن إتاحة الاختيار للشركات بين بدائل الإفصاح قد لا يحقق الهدف المعن من قبل المنظمات المهنية والأكاديمية وهو تحسين شفافية التقارير المالية. لذلك يجب التقرير عن قائمة الدخل الشامل بشكل إلزامي.
- ٣- يمكن للباحث النظر إلى بند الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أنه مؤشراً لإدارة الأرباح المحتملة، عند معرفة نوايا الإدارة من تصنيف الأدوات المالية، والنظر إلى الأصول المالية بالميزانية العمومية للشركة، والنظر إلى المكاسب أو الخسائر التي يتم تحقيقها من خلال تسويات إعادة التوزيع على هذا البند.
- ٤- يمكن للباحث النظر إلى بند مكاسب أو خسائر تغطية التدفق النقدي على أنه مؤشراً لإدارة المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بمعرفة المدى الذي تقوم الشركة فيه بتغطية التدفقات النقدية الفعلية والمكاسب أو الخسائر الناجمة عنها ومقارنتها بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغطية غير الفعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة.
- ٥- يمكن للباحث النظر على بند المكاسب أو الخسائر غير المحققة على ترجمة التوائم المالية بالعملة الأجنبية على أنها مؤشراً للوضع التنافسي للشركة، فقد تحقق الفروع

- الأجنبية أرباحاً عالية مقارنة بالشركة الأم، فتعزز القوائم المجمعة بالمكاسب غير المحققة على ترجمة القوائم المالية.
- ٦- يمكن للباحث النظر إلى بند المكاسب أو الخسائر غير المحققة على منافع الموظفين على أنه مؤشراً على مدفوعات المعاشات التقاعدية المستقبلية التي يجب أن تقوم بها الشركة، والالتزامات المستقبلية خاصة مع مرور الوقت، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد القومي.
- ٧- يمكن للباحث النظر إلى بند إعادة تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة على أنه مؤشراً على التغيرات في قيمة الأصول والتي ترتبط بشكل مباشر بالتقييم السوقية التي يمكن ملاحظتها وفقاً لمفهوم القيمة العادلة. وبالتالي تحديد ما إذا كان يمكن التخلص من أصول قد اكتسبت قيمة بناءً على أصول مماثلة أم لا.
- ٨- أن بند الاستثمارات في الشركات الزميلة أو الشقيقة هو بند مجمع لمكونات الدخل الشامل الآخر فيها، وبالتالي يجب تحليله إلى مكوناته الأساسية بتحليل التقارير المالية لشركات الزميلة.
- ٩- قبول صحة الفرض الرئيسي للدراسة وهو "تؤثر بنود قائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية في سوق الأوراق المالية".

ثانياً: التوصيات:

تمثل توصيات البحث في عدد من النقاط أهمها:

- ١- ضرورة توحيد بنود قائمة الدخل الشامل بين المعايير الأمريكية والدولية والمصرية.
- ٢- ضرورة إصدار معيار بشأن تسويات إعادة التقييم، كيف ومتى وعلى أي البنود تتم.
- ٣- ضرورة أن تلتزم كافة المعايير الأمريكية والدولية والمصرية بتبديل واحد من بدلي الإفصاح عن بنود قائمة الدخل الشامل. وعدم ترك حرية الاختيار بين البدائل المختلفة.
- ٤- ضرورة التأهيل العلمي والعمل للقاتمين على إعداد القوائم المالية، للتعريف بكيفية تطبيق قائمة الدخل الشامل الجديدة وعمليات تسويات إعادة التقييم على عناصرها.
- ٥- ضرورة متابعة ما يصدر بشأن قائمة الدخل الشامل من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومحاولة الاستفادة منها بما يلائم بيئة الأعمال المصرية.
- ٦- إطلاق مسمى "قائمة الأداء المالي" على قائمة الدخل الشامل أسوة بالإطار المفاهيمي الدولي لعام ٢٠١٨م، لإبراز أهمية تلك القائمة في قياس الأداء المالي للشركة.

ثالثاً: التوجهات البحثية المستقبلية:

- ١- إجراء هذه الدراسة على القطاع المالي، للوقوف على أثر بنود قائمة الدخل الشامل على جودة التقارير المالية بالمؤسسات المالية.
- ٢- دراسة مدى أهمية القيمة الإضافية لمعلومات تسويات إعادة التقييم على قرارات المستثمرين.
- ٣- دراسة دور ومسؤوليات مراجع الحسابات تجاه مراجعة التقديرات الناتجة عن إعادة القياس اللاحق لبنود قائمة الدخل الشامل.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً : المراجع العربية:

(أ) الرسائل العلمية:

- 1- أحمد عايش عطية: "تقييم القياس المحاسبي للمعاملات ونظم مزايا التقاعد في ضوء المعايير المحاسبية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠١٧ .
- 2- عمرو حسن إبراهيم: "مؤثر محاسبة القيمة العادلة في الأزمات المالية العالمية: دراسة نظرية اختيارية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، ٢٠١١ .

(ب) المعايير:

- 1- قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة بما فيها معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - المعيار المحاسبي المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠١٥ .
 - 2- قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة بما فيها معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - المعيار المحاسبي المصري رقم (١٨) بعنوان "الاستثمارات في شركات شقيقة" ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠١٥ .
- #### (ج) مصادر أخرى

- 1- القرار الوزاري رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية للمراجعة والتخص المحدود ومهام التأكد الأخرى ، هيئة المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١١ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(A) Books:

- 1- Bellandi, F. , "Dual Reporting For Equity and Other Comprehensive Income Under IFRS and U.S.GAAP" ,TJ International ,Padstow ,Cornwall, Great Britain,2012, Available at: www.wiley.com.

(B) Periodicals:

- 1- Alexander, D. , Falta, M. and Willett, R.,J. , "Using Forecasting Criteria to Identify Value Relevance in the Relationship Between Accounting Numbers and Market Value" *A Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, Vol.48, No.3, 2012, Pp.316-347.
- 2- Benston and George J., "The Shortcomings Of Fair Value Accounting Described in SFAS 170" , *Journal Of Accounting and Public Policy* , vol.27, No. 2 , 2008, PP 101-114 .
- 3- Campbell J. ; "The Fair Value of Cash Flow Hedges, Future Profitability and Stock Returns", Working Paper, *Contemporary Accounting Research*, Vol.32, No.1, 2013, Pp243-279.
- 4- Cauwenberg P. and Beedle I. , "A critical Note on Empirical Comprehensive Income" , *BFUP Journal* , Vol.62, No.1 , 2007, Pp82-101.
- 5- Chen W. , Tong Tan H. and Ying Wang E., "Fair Value Accounting Managers' Hedging Decisions", *Journal of Accounting Research* , Vol.51 , No.1, 2013, Pp67-103.

- 6- Courtenay, S., M. and Cahlan, S., "The Impact of Debton Market Reactions to the Revaluation of Noncurrent Assets", *Pacific – Basin Finance Journal*, Vol.12,2004,Pp.219-243.
- 7- Easton P. and Zhang X., "Mixing Fair Value and Historical Cost Accounting: Predictable Other Comprehensive Income and Mispricing of Bank Stocks" *Review of Accounting Studies*, Vol. 22, No.4,2017, Pp1732-1760.
- 8- Gorchakov, I. and Hodgson, A. "Measuring and Reporting Income in Europe", *Journal of International Accounting Research*, Vol.10, No.1,2011, Pp.27-59.
- 9- Gunther, R. "Value –Relevance of other comprehensive income under IFRS", Dissertation of the university of St. Gallen, school of management and economic, Law of social science, 2015, p.72.
- 10- James M. Nason and John H. Rogers, "The Present Value Model of The Current Accounts has been Rejected: Round Up The Usual Suspects" *Journal of International Economics*, Vol.68, No.1, 2006, Pp. 159-187.
- 11- Kythreotis, A., "Measurement of Financial Reporting Quality Based on IFRS Conceptual Framework's Fundamental Qualitative Characteristics", *European Journal of Accounting, Finance and Business*, Vol.2, No.3,2014, Pp.1-29.
- 12- Laurent, L. Jacque, "Management of Foreign Exchange Risk: A review Article", *Journal of International Business Studies*, Vol.12, No.1, 2018, Pp.81-101.
- 13- Mechelli, A., Cimini, R., "IS comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study", *A Journal of the European Accounting Association*, 2014, 40 Pages Available at : <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2406601>.
- 14- Paraskevi, V. and Peasnell, k., "Have Changes in Pension Accounting Change Pension Provision? A review of the Evidence" *Journal of Accounting and Business Research*, Vol.3, 2013, Pp.255-267.
- 15- Power, M., "Fair Value Accounting, Financial Economics and the Transformation of Reliability", *Journal of Accounting and Business*, Vol.40, No.3, 2010, Pp197-210.
- 16- Saeedi A., "Examining The Superiority of Comprehensive Income to Net Income as A measure of Firm Performance" *The Iranian Accounting And Auditing Review*, Vol.12, No.39, 2005, Pp97-127.

(C) Standards:

- 1- **Financial Accounting Standards Board**, Accounting Standard Codification Topic No. (220), " comprehensive income, Reporting of Amounts Reclassified Out of Accumulated Other Comprehensive Income " , Feb. 2013, Retrieved From: <http://asc.fasb.org>.
- 2- **Financial Accounting standards Board**, Accounting Standard Codification , Topic No. (810), "Consolidation", 2010, .Para (10-45-22).
- 3- **Financial Accounting standards Board**, FASB Concept No.3, "Elements of financial statements of Business Enterprises", Statement of Financial Accounting Concepts No.3, 1980, FASB Site, P.10.
- 4- **Financial Accounting standards Board**, Statement of financial Accounting Concepts No. 6 "Elements Of Financial Statements, Replacement of FASB Concepts No.3, 1985, FASB Site, P28.

- 5- **International Accounting Standard Board**, International Accounting Standard, No. 1, Op.Cit. ,Para 7.
- 6- **International Accounting Standard Board**, International Accounting Standard, No.(21) "The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates" IASB Site, 2012., Para 52b.
- 7- **International Accounting Standard Board**, International Accounting Standard No.(19)," Employee Benefits", IASB site, 2012.,Para 135.
- 8- **International Accounting Standards Board**, International Financial Reporting Standards(IFRS 9),"Hedge Accounting", Exposure Draft of Chapter 6 of IFRS 9",2012.Sep, para 7.7.5. Retrieved From, <http://www.ifrs.org>.
- 9- **International Accounting standards Board**, Discussion Paper, "A review of the Conceptual Frame Work for Financial Reporting", July 2013, IASB Site, P150.
- 10- **International Accounting Standards Board**, International Accounting Standard
- 11- **International Accounting Standards Board**, International Financial Reporting Standards (IFRS. 7), " Financial Instruments : Disclosures ",IASB site, 2010,Para 10.
- 12- **International Accounting Standards Board**, International Financial Reporting Standards(IFRS 12),"Disclosure of Interests in Other Entities", IASB site ,2011,P. 461A,Para 16B.
- 13- **International Accounting Standards Board**, International Financial Reporting Standards (IFRS.12), Op.Cit ,B12,16.
- 14- No. (24), " Related Party Disclosures ", IASB site, 2012, Para 7.

(D)Others:

- 1- Vincent T. Papa, Sandra J. Peters, Kurt N. Schacht, D. and, Siquan Lu," Analyzing Bank Performance: Role of Comprehensive Income" ,*Working Paper*, Jun, 2015, P.23, available at: https://www.next-finance.net/IMG/pdf/efmi_bank_performance_final.pdf.

